الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: مالية ومحاسبة
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

- نويوة كلثوم
- بن قدوج رانية

تحت عنوان:

دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
ـ دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ـ

لجنة المناقشة:

د. زيد أيمن	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. بيصار عبد الحكيم	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. نذير ياسين	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه،
الحمد لله الذي وفقنا لإنجازهذا العمل و اتمامه،
كما نتقدم بجزيل الشكروالعرفان إلى الاستاذ المشرف
الفاضل على صبره ومجهوداته معنا إلى غاية إنجازهذا البحث
الدكتور" بيصارعبد الحكيم" وجعل عمله أجرا وثوابا في ميزان حسناته.
ولا أنسى الشكر الجزيل لكل اطارمؤسسة مطاحن الحضنة
بالمسيلة على المساعدة التي قدموها لي بالخصوص
المدقق "عمري عمار" ونشكررئيس مصلحة المالية والمحاسبة
الذين لم يبخلو لنا بتقديم لنا المعلومات والوثائق ونشكرهم
كذلك على حسن الضيافة والاستقبال.

إهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل للوالدين الكريمين
اللهم أطل في عمرهما وارزقني برهما وجميع أفراد عائلتي إخوتي وإخواني كل واحد باسمه وإلى من قاسمتني هذا العمل الصديقة "بن قدوج رانيا" متمنيتا لها النجاح والتوفيق إن شاء الله ولعائلتها الكريمة وإلى كل زملائي وزميلاتي في العمل بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية.
وإلى زميلة في الدراسة هناء نصر الله متمنية لها النجاح والتوفيق في حياتها.
وإلى كل من ساعدني في هذا الانجاز من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

***نويوة كلثوم ***

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا
في إنجاز هذا البحث وإتمام عملي
ويسرلي أمري والفضل الكامل له

كما أوجه الشكر الجزيل للأستاذ المشرف – دكتور بيصار عبد الحكيم الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة والتي كانت سندا لنا في إتمام هذا البحث وإلى زميلتي في البحث نويوة كلثوم

والى جميع صديقاتي كل واحدة باسمها والى كل من ساعدني في هذا العمل ولو بكلمة طيبة

*** بن قدوج رانيا ***

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي	
تمهيد:	06
المبحث الأول: ماهية التدقيق	07
المطلب الأول: نبذة تاريخية للتدقيق ومفهومه	07
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق	11
المطلب الثالث أنواع التدقيق وفروضه	13
المبحث الثاني: عموميات عن التدقيق الداخلي	25
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ووظائفه	25
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي ومبادئه	26
المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي وخدماته	30
المبحث الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي	34
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء	34
المطلب الثاني: تقييم الأداء بواسطة القوائم المالية	43
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية	48
الفصل الثاني: دراسة حالة بوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة	
تمهيد	51
المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة مطاحن الحضنة بولاية المسيلة	52
المطلب الأول: تقديم عام حول مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	52

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري بالحضنة	**53**
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وافاقها المستقبلية	**56**
المبحث الثاني: آليات عمل التدقيق الداخلي ودوره في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة	**57**
المطلب الأول: محتوى المقابلة مع مدقق الحسابات في المؤسسة	**57**
المطلب الثاني: مثال تطبيقي لتقييم الأداء المالي بالمؤسسة	**62**
المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة	**74**
الخاتمة	**78**
قائمة المصادر والمراجع	**80**
الملخص	**90**

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	التطور التاريخي للتدقيق	08
(02)	توضيح أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي	20
(03)	مكونات الميزانية العمومية مرتبة من أعلى درجة سيولة إلى أقل سيولة	45
(04)	قائمة الدخل التي سوف تعتمدها المؤسسة في التحليل	46
(05)	مخطط السنوي لعملية التدقيق الداخلي	57
(06)	حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2020	63
(07)	الميزانية الختامية – أصول لسنة 2020	64
(08)	الميزانية الختامية – خصوم لسنة 2020	65
(09)	الميزانية المالية لسنة 2020	66
(10)	ميزانية وظيفية مختصرة 2019	68
(11)	الميزانية الوظيفية لسنة 2020	70

قائمة الاشكال:

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	أهداف التدقيق	12
(02)	العلاقة بين التدقيق الداخلي والمستويات الادارية المختلفة بالمؤسسة	18
(03)	معايير التدقيق المتعارف عليها	33
(04)	تقييم الأداء المالي في المؤسسة	36
(05)	المؤشرات الأساسية لبعد العميل	41
(06)	منظورات (أبعاد) بطاقة الأداء المتوازن	42
(07)	العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي	47
(08)	التقييم بواسطة النسب المالية	48
(09)	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة	55

مقدمـــــــة

مقدمة:

التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمات، لهذا له أهمية كبيرة في حياة المؤسسة بحيث أنه يقدم منافع اقتصادية عديدة للمجتمع وللمؤسسة، فبدون مراجعة القوائم المالية لا يمكن لأي شركة أن تقوم بتحصيل رأس المال، فلقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق مع زيادة الفضائح المالية في المجال الاقتصادي، حيث يقوم نظام الرقابة الداخلية بتعديل هذه القوائم وتصحيحها من الأخطاء وعدم التلاعب بممتلكات الدولة والحفاظ على أصول مؤسساتها المختلفة.

للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية فهو بدوره يقوم بعمله المهني لسير أداة المؤسسة وصولا إلى تحقيق أهدافها وضمان الاستمرارية، مما يزيد في قياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، من خلال استخدام وسائل واجراءات والبحث عن سبل وطرق لتحقيق رقابة داخلية فعالة في المؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر التدقيق الداخلي أساس تطور ونجاح المؤسسة في مختلف مجالاتها لاسيما المالية منها، وذلك من خلال تحقيق أحسن أداء مالي لها سواء بالطرق المباشرة أو الغير المباشرة وبالتالي معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في اتخاذ الاجراءات وتقديم الملاحظات والتوصيات ومتابعة لذلك.

يعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة ذو مكانة بالغة الأهمية في غالبية المؤسسات، بحيث أن المؤسسة إذا قدمت أداء جيد وفعال من حيث صدق المعلومات المالية المقدمة وأن تكون موثوقة لمقارنة الأداء الفعلي من خلال المؤشرات المحددة للانحرافات، فالأداء المالي الأمثل هو الاجراء الوحيد للحفاظ على استمرار وبقاء المؤسسة.

أصبحت عملية تقييم الأداء ضرورية حيث تكون عملية تقييم الاداء المالي أو قياسه بواسطة قسم أو مصلحة داخل المؤسسة، ألا وهو التدقيق الداخلي من خلال تصحيح الانحرافات وتحليل الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق وبغية معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة كانت اشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة؟.

وفي ضوء هذه الإشكالية تبرز لنا عدة أسئلة فرعية من أبرزها:

- ما هو مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته وأهدافه؟
- ما هي مبادئ التدقيق الداخلي؟
- ما المقصود بتقييم الأداء المالي وماهي مؤشراته؟
- ما هي العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ؟

2 -أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- توضيح الاطار النظري للتدقيق الداخلي.
- ابراز كيفية تطبيق التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية.
- معرفة مراحل القيام بالتدقيق الداخلي ومدى مساهمته في تحسين الاداء.
- معرفة كيفية تدقيق القوائم المالية وفقا لأي أساس يناسب نشاط المؤسسة.

3 -أهمية الدراسة :

يلعب التدقيق الداخلي دورا أساسيا وذو أهمية كبيرة مع التوسع في الأنشطة التي تقوم بها المنشآت والسعي إلى تقييم الأنشطة وتطويرها ورفع كفايتها الانتاجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة (توازن – سيولة– ربحية).

4 – أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- دراسة التدقيق الداخلي وتطبيقه على المؤسسة.
- مدى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها من أجل تحسين سير أداء المؤسسة.
- أهمية تقييم الأداء للمؤسسة.
- الاهتمام الشخصي بموضوع الدراسة لارتباطه بمجال التخصص.

5 – منهج الدراسة:

من أجل الالمام والاطاحة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة عن الاسئلة المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي لمحاولة الوصول إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

6– تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة الرئيسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي، وهذا بتقسيمه لثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لماهية التدقيق بشكل عام، ثم تطرقنا لعموميات عن التدقيق الداخلي في المبحث الثاني، ومن ثم تناولنا مفهوم تقييم الأداء المالي في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني والذي خصص لدراسة الحالة بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لمعرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة، وتم تقسيمه لمبحثين، مبحث أول للتعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ومبحث ثاني خصص لمعرفة آليات عمل التدقيق الداخلي ودوره في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة، وهذا من خلال إجراء مقابلة مع مدقق الحسابات بالمؤسسة وأخذ مثال تطبيقي عن تقييم الأداء المالي بالمؤسسة وتحليل القوائم المالية لها بواسطة أدوات التحليل المالي لسنتي 2019 و2020.

الفصـــــل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد:

إن وظيفة التدقيق الداخلي من أهم آليات الرقابة الداخلية في المؤسسات، بحيث تغيرت النظرة القديمة للتدقيق من مجرد متصيد للأخطاء والانحرافات الى أداة فعالة في خدمة الادارة وعليه اصبح التدقيق الداخلي نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي، لإضافة قيمة لأنشطة المؤسسات وتحسينها وتقييم فعالية الادارة من خلال الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المدقق

أصبحت المعلومات المتعلقة بالأداء المالي من أهم المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مما عزز استقلال المدقق الداخلي وذلك لتفادي عملية الغش والخطأ والتلاعب والتزوير بسبب علاقة المدقق الداخلي بالمحاسبة والادارة، كان لابد من وجود أساليب حديثة تعمل على تدقيق عمل الرقابة الداخلية والحفاظ على نظام رقابي فعال وموثوق به في تطوير الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية.

وخلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التدقيق

المبحث الثاني: عموميات عن التدقيق الداخلي

المبحث الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية التدقيق

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التدقيق ومفهومه

أولا: نبذة تاريخية للتدقيق

تستمد كلمة مراجعة أو تدقيق "Audit "من الكلمة اللاتينية "Audire " ومعناها يستمع ويرجع استخداماها إلى الطريق المتبعة من طرف حكومات قدماء المصريين واليونان في متابعة الحسابات، حيث كان المدقق وقتها يستمع الى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها, وفي كتاب جذور التدقيق يشير بعض الكتاب إلى أصل التدقيق يعود الى السلطات المصرية القديمة التي عينت فاحص مستقل للسجلات عند المحاسبة الضريبية، وتبع ذلك الاغريق (اليونان) ثم الرومان ثم الاقطاع من النبلاء الإنجليز الذين عينوا مدققين لمراجعة الحسابات والتقرير عنها بواسطة الخدم.[1]

بدأت مهنة المحاسبة والتدقيق في صورة جهود فردية للقيام ببعض العمليات بحيث لم يبرز تدقيق الحسابات الى بعد ضهور المحاسبة لأنهما عمليتان يتطلبان لابد من وجودهما في اي نشاط يسجل التاريخ فضل السبق في لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق لمصر حيث كانو الموظفين العموميين فيها يحتفظون بسجلات لمراقبة الإيرادات وتدير الاموال وان حكومتي مصر واليونان كانتا تستعينان بقدماء المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة.[2]

يعتبر التدقيق بأنه أحد فروع المعرفة الاجتماعية مما يجعلها تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية مما يهدف الى تلبية حاجات الافراد وأصحاب المصالح، مما تطور مهنة التدقيق بحيث كان قديما يعتبر أداة غش واحتيال للتحول واصبح اجراء رقابي في فحص وتقييم كفاءة الادارة من خلال صحة وسلامة القوائم المالية باستخدام معايير ومبادئ متعارف عليها[3].

---

[1]– ياسمين عمارة، محاضرات في مادة المراجعة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2019/2020، ص 12.

[2]– عبد الأصيل حسين علي الموسوي، محاضرات مادة الرقابة والتدقيق، كلية الادارة الاقتصادية، قسم المحاسبة جامعة واسط، العراق، 2018/2017، ص 4 .

[3]– علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق، جامعة أم البواقي، 2018/2017، ص 08.

بحث تطوير مهنة التدقيق بظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر, حيث تم اتسع نطاق فشل وحدات القطاع الخاص الاقتصادي من مشاريع ومنشآت مختلفة, ومع ظهور الثورة الصناعية ومكع ما ترافق معه من ظهور لأشكال جديدة لشركات ذات الامتداد الاقليمي الوطني والدولي, وظهور الشركات المتعددة الجنسيات , مما تسبب في صعوبة التسيير لأصحاب الشركات نتيجة لهذا التطور, وهو ما دفع بأصحاب الشركات بتفويض أشخاص أكفاء لإدارة أموالهم في اطار النظرية الوكالة مما ولد ظهور انفصال ملكية عن التسيير, وبذلك ولد ظاهرة وجود طرف ثالث يضمن العلاقة التنظيمية القائمة بين الملاك والمسير بين هذا الطرف يدعى المدقق.[1]

الجدول رقم 01: التطور التاريخي للتدقيق

الفترة	الأمر بالتدقيق	المرجع	أهداف التدقيق
المدة من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك الامبراطور, الكنيسة, الحكومة	رجل الدين كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال حماية الأموال
من 1700 إلى 1850 الأمر بالمراجعة المرجع	الحكومة المحاكم التجارية المساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاقبة فاعليه حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة المساهمين	شخص مهني للمراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء الشهادة على مصداقية القوائم المالية والتاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة, البنوك, المساهمين	شخص مهني للمراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق انتضام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة هيئات أخرى المساهمين	شخص مهني للمراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقبة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
ابداءا من 1990	الحكومة هيئات أخرى المساهمين	شخص مهني للمراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

[1] قاسم عمر, دروس ومحاضرات في مقياس تدقيق ومراجعة الحسابات, أولى ماستر, محاسبة وتدقيق, قسم العلوم التجارية, كلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوقرة, بومرداس, 2017/2016, ص.

المصدر: محمد طواهر التوهامي, مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسات التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية, ط1, 2014, ص87.

ثانيا: تعريف التدقيق

حظي التدقيق بعدة تعاريف منها:

عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية: على أنه عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة المسايرة لهذه العناصر للمعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.

عرفه خالد أمين: على أنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية, البيانات والمستندات بالمشروع تحت التدقيق فحص انتقائيا منظما.[1]

برأي محايد فني على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معينة ومدى تطويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة.[2]

كما عرفته منظمة العمل الفرنسي: على أنه مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل مسبق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معدل ومستقل, من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات استنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفاعلية النظام والاجراءات المتعلقة بالتنظيم.[3]

كما عرف أيضا: بأنه فحص المستندات والحسابات والسجلات بالمؤسسة فحصا دقيقا, حيث يطمئن المدقق من أن التقرير المالي سواء كان تقرير نتيجة المشروع خلال الفترة وحقيقية ودقيقة للغرض الذي أعد من أجله هذه التقارير.[4]

---

[1]– محمد طواهر التوهامي, مسعود صديقي : المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر، ط1, 2014, ص87.

[2]– أحمد نور الدين: التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية, دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان– الأردن، ط1، 2016/2015, ص10.

[3]– صالحي محمد, التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة, مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, عمان – الأردن، الطبعة الأولى, 2016, ص6.

[4]– طبي عمور, أوصافي بوعبد الله : دور التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلية, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, جامعة المدية، 2020, ص04.

- كما عرفه أخرون بأنه: اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من موظف مهني مؤهل ومستقل, بغية اعطاء معلل على نوعية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات في الوضعية المالية ونتائج المؤسسة.[1]
- كما يعرف التدقيق بمجموعة من الاجراءات والخطوات التي تتخذ من قبل المدقق للتأكد من أن البيانات الختامية وقائمة المركز المالي تعكس الموضعية المالية للمنشأة ونتيجة أعمالها من ربح وخسارة وإبداء الرأي فني محايد والارتقاء بالكفاءة الانتاجية.[2]

ومن خلال التعاريف يمكن القول أن التدقيق عبارة عن كم يعني به عملية الفحص المهني المنظم للرقابة الداخلية, امكانية الحكم على سلامة القوائم المالية والتعبير المالي السليم لهاته القوائم ذلك من خلال ابداء رأي فني بالاعتماد على المعايير النوعية وهي : [3]

- معايير القوانين؛
- معايير السلامة؛
- معايير الصورة الوافية أضافة إلى معايير les 3 وهي:
- معايير الاقتصادية مدى التصرف العقلاني في الموارد المتاحة لدى المسيرين؛
- معيار الكفاءة: مدى تحقيق الأهداف على مستوى المؤسسة؛
- معيار الفاعلية: مدى تحقيق الأهداف على مستوى المؤسسة؛

ومن جهتها وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف التدقيق على النحو التالي: المدقق ملزم بإعطاء رأي فني مما يدل حول الأدلة والقرائن التي يحصل عليها من خلال اطلاعه على سجلات المؤسسة وتقويمها وفق برامج تدقيق متعارف عليها وايصال رأي الاستشاري حول مدى صحة ومصداقية القوائم المالية لمستعملي هذه الاخيرة من خلال تقريره بعد الانتهاء من عملية التدقيق ويقدم اشهادا بذلك.[4]

---

[1]– أحمد لعماري, حكيمة مناعي, محاضرات التدقيق المالي والمحاسبي, سنة ثالثة ليسانس, تخصص محاسبة ومالية, قسم علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الحاج لخضر, باتنة, ص 06.

[2]– فاطمة سالح مهدي، يوسف الضربان, محاضرات مادة التدقيق, قسم المحاسبة, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, بغداد– العراق، 2008, ص5.

[3]–ياسمين عمارة, مرجع سابق, ص15.

[4]– أحمد العماري, حكيمة مناعي, مرجع سابق, ص07.

المطلب الثاني: أهمية أهداف التدقيق

أولا: أهمية التدقيق

تتمثل أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة تخص مجموعة متعددة من الجهات التي تتمثل اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ القرارات ورسم خططها المستقبلية خصوص اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة مستقلة عن ادارة المشروع مما يدعم الثقة من قبل تلك الجهات التي تتمثل في ما يلي: [1]

1- **ادارة المؤسسة:** تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة سابقا وبالتالي فإن الصادقة المدقق على قوائم سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد نسبة الاعتماد عليها, كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الادارة.

2- **الملاك والمساهمين:** ان ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الاقليمي وانفصال الادارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق فكان لابد من طرف ضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات, كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.[2]

3- **الدائنون والمدينون:** تعتمد هذه الجهة على تقرير المراجع من حيث سلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه, وتتفاوت نسبة الخصومات التي تمنحها وفق المركز المالي للمؤسسة.

4- **البنوك ومؤسسات الاقراض الأخرى:** تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في التمويل قصير الأجل لمقابلة احتياجات المؤسسات وتوسيعها لهذا فإنها تعتمد علة القوائم المالية التي تمت مراجعتها في منح الائتمان المصرفي وتعتبر تأسيس للتوسع فيه أو الاحجام عنه عمن طريق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي.[3]

---

[1]- الطاوي ميلود الياس, أهمية التدقيق والمراجعة المحاسبية في اتخاذ القرارات, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, 2019/2018, ص 11.

[2]- بلحرش رشيد, محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وهلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان.

[3]- كيسرى مسعود, محاضرات التدقيق المصرفي, محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية تخصص التقنيات البنكية والنقدية للتعليم عن بعد جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2008.

ثانيا: أهداف التدقيق

انطلاقا من التطور التدريجي لنشأة التدقيق والتعريفات المقدمة له يظهر جليا تطور أهداف هذه الأخيرة من فترة زمنية إلى أخرى حيث انتقلت الأهداف من مجرد اكتشاف التلاعب والاختلاس إلى تحديد مدى سلامة وصحة تقدير المركز المالي, نتيجة للتطور الذي عرفته الشركة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للقوائم المحاسبية من جهة أخرى يمكن انجاز أهداف نشاط التدقيق الميدانية في النقاط التالية.[1]

1- التأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها (على تلك البيانات) في اتخاذ القرارات؛

2- محاولة القائمين على ادارة المنشأة في تحقيق أقصى كفاية انتاجية ممكنة؛

3- الحصول على رأي فني محايد مستند على أدلة اثبات قوية عن مدى تطابق القوائم المالية التي أعدتها المنشأة واتي أخضعت حساباتها للتدقيق كما هو مثبت في الدفاتر والسجلات وعن مدى دلالة تلك القوائم عن نتيجة أعمال المنشأة من ربح وخسارة خلال الفترة التي خضعت للفحص والتدقيق وحقيقة مركزها الماليفي نهاية تلك الفترة؛[2]

4- التأكد من وجود حماية كافية لأصول المنشأة ضد الخسائر المختلفة كالسرقة والضياع وسوء الأشغال؛

5- تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ورقابتها.

هناك أهداف أخرى موجدة في الشكل أدناه على النحو التالي:

الشكل 01: أهداف التدقيق

أهداف متطورة	أهداف تقليدية
1- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها	أهداف رئيسية:
2- تقويم النتائج لما كلن تهدف	أ- التحقق والتأكد من صحة البيانات المحاسبية

[1] محمد بوتين, المراجعة وتدقيق الحسابات, الاطار النظري والممارسات التطبيقية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر، 2006, ص 16.

[2] محمد عامر كمال، الرقابة والتدقيق، جامعة التنمية البشرية، العراق، 2019/2018، ص 11.

	ودقتها؛ ب- إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة القوائم المالية وسلامتها.
3- تحقيق أقصى كفاءة النتائج من جميع نواحي المشروع	أهداف ثانوية: أ- اكتشاف التزوير والأخطاء والغش
4- تحقيق أقصى درجة من الرفاهية الاجتماعية	ب- تقليل ومنع احتمالات الغش والاخطاء ج- استناد ادارة المنشأة على حسابات المراجعة

المطلب الثالث: أنواع التدقيق وفروضه

أولا: أنواع التدقيق

النوع في التدقيق هو من خلال الزاوية التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق فهذا التنوع لا علاقة له بمجموعة عملية التدقيق ومعناه وأصوله لا تتغير بتغير الزاوية التي ينظر منها إلى التدقيق يصنف التدقيق حسب وجهات النظر إلى:[1]

1- من حيث النطاق

- تدقيق كامل؛

- تدقيق جزئي.

2- من حيث التوقيت

-تدقيق مستمر؛

- تدقيق نهائي.

3- من حيث طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق

- تدقيق داخلي؛

- تدقيق خارجي.

[1] عبد الرزاق محمد عثمان, أصول التدقيق والرقابة الداخلي, وزارة التعليم العالي البحث العلمي, جامعة الموصل, العراق, الطبعة الثانية, 1999, ص 15- 16.

4- من حيث درجة الالتزام بالتدقيق

- تدقيق إلزامي؛

- تدقيق اختياري.

5- من حيث مدى الفحص

- تدقيق شامل؛

- تدقيق اختباري.

وسنحاول تسليط الضوء على كل نوع من نواع التدقيق

- **من حيث النطاق**

1- **التدقيق الكامل:** يقصد به قيام التدقيق بفحص الأصول والمستندات والسجلات في المنشأة بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة هذه القوائم المالية ككل.

وكان هذا النوع من التدقيق هو السائد عندما كان حجم المشروعات صغيرا وعملياتها قليلة العدد, وبعد التطور الذي حصل ونشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة أصبح من غير المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات والمستندات.[1]

ويطلق على هذا النوع بالتدقيق الكلي: حيث لا توجد قيود على المدقق في فحص المؤسسة محل الفحص وله الحق على الاطلاع الكامل ويكون مسؤولا عن التدقيق كل كل ما يراه متصلا بالقوائم المالية وطبيعة المهمة المكلف بها.[2]

يقوم المدقق بالفحص الكامل للأنشطة بنسبة 100 % دون استثناء.[3]

2- التدقيق الجزئي

[1] عبد الرزاق محمد عثمان, مرجع سابق, ص 15.

[2] أولاد البركة أم كلثوم, بن عيسى سمية, دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, جامعة أدرار, الجزائر, 2016, ص 14.

[3] خلف الله عبد الله الواردات, التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق, دار الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2006, ص 53.

ويقصد به قيام المدقق بفحص جزء معين من النشاط كتدقيق المشتريات أو المبيعات أو المصروفات أو النقدية أو جزء المخازن وهنا يقتصر دور المدقق على ما حدد له من مشروعات.

وفي هذا النوع من التدقيق تكون حرة المدقق محددة بما كلف به ويفضل أن يحصل المدقق المالي على كتاب يحدد به نطاق عمليات التدقيق خوفا من أن ينسب إليها تقصير أو اهمال خارج نطاق ما كلف به وذلك وبذلك يحمي نفسه.[1]

معين من النشاط كتدقيق المشتريات أو المبيعات ...إلخ وتكون حرية المدقق في الفحص مقيدة بنطاق المهمة المكلف بها.[2]

ويقتصر التدقيق الجزئي في عمل المدقق على بعض الأنشطة دون غيرها.[3]

- **من حيث التوقيت**

يمكن تقسيم التدقيق من حيث التوقيت عملية التدقيق وإجراء الاختبارات إلى تدقيق مستمر وتدقيق نهائي.

1- **التدقيق المستمر:** ومن هذا النوع من التدقيق تتم عملية الفحص واجراء الاختبارات بصفة مستمرة على مدار السنة المالية للمنشأة وعادة يتم هذا التدقيق بطريقة منظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا مع اجراء تدقيق أخر بعد اقفال الدفاتر في نهاية الصنة المالية للتحقق من تسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.[4]

إن هذا النوع هو الذي يصلح في المشروعات الكبيرة وذلك للأسباب الأتية:

أ- وجود وقت كاف للمدقق للتعرف على مجريات المنشأة؛

ب- اكتشاف الخطأ والغش في وقت قصير لتوفر الوقت للفحص والدراسة التأسيسية؛

ج- التقليل من اتلاعب فرص في الدفاتر وذلك نظرا للزيارات المتكررة من قبل المدقق؛

---

[1]- عبد الرزاق محمد عثمان, مرجع نفسه, ص 15.

[2] - أولاد البركة أم كلثوم, بن عيسى سمية, مرجع سابق, ص 15.

[3]- خلف الله عبد الواردات, مرجع سابق, ص 54.

[4]-رزق أبوز يد الشحنة, تدقيق الحسابات, دار وائل للنشر, عمان, الأردن، ط1, 2015, ص 51.

د- انتظام العمل في الدفاتر والسجلات وانجاز الأعمال دون تأخير وذلك لما يتردد المدقق المستمر على المنشأة من أثر الدقيق المستمرة وهي التي يبدأ بها المدقق بعد أن تكون إدارة الحسابات قد انتهت من لإثبات جزء من عمليات السنة في الدفاتر, وتستمر التدقيق جنبا إلى جنب مع الاثبات في الدفاتر إلى نهاية السنة المالية حيث يتم المدقق عملية تدقيق الحسابات الختامية والميزانية العمومية, حيث يقوم المدقق بتدقيق الأنشطة طوال الفترة.[1]

مزايا التدقيق المستمر:

أ- طول الفترة الزمنية التي تتم فيها عملية المراجعة؛

ب- انتهاء المدقق من عملية التدقيق بعد فترة قصيرة من تاريخ انتهاء السنة المالية؛

ج- اكتشاف الاخطاء أو التلاعبات أول بأول أي عدم وجود فجوة زمنية كبيرة تاريخ حدوث الأخطاء واكتشافها؛

د- تواجد المدقق ومساعديه في المؤسسة باستمرار أو في فترات منتظمة خلال السنة المالية؛

هـ- تنظيم العمل في مكتب المدقق دون ضغط أو ارهاق موسمي, توزيع العمل على العاملين بالمكتب.

عيوب التدقيق المستمر:

أ- ارتباك العمل في المنشأة محل التدقيق (قد يسمو المدقق) عن إتمام عملية بدأ فيها ولم ينته منها بعد؛

ب- إنهاء تدقيق غير متصلة (قد تحول التدقيق المستمر إلى عمل روتيني بحيث يؤدي بطريقة آلية)؛

ج- توطيد العلاقة الانسانية بين المدقق وموظف المنشأة وصلات تعارف تسبب حرجا عند كتابة التقرير.[2]

2- التدقيق النهائي:

يكلف المدقق للقيام بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها وبعد الانتهاء من إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وذلك لضمان عدم حدوث تلاعب عن طريق تعديل في البيانات بعد

[1] شدري معمر سعاد, محاضرات في التدقيق المالي, قسم المالية والمحاسبة, السنة الثانية ماستر مالية المؤسسة, جامعة البويرة, الجزائر, 2021/2020, ص08.

[2] أحمد قايد نور الدين, التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية, دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط 1, 2015, ص 20-21.

تقديمها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا, وهذا النوع من التدقيق ينصح للتطبيق في المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة حيث يقتصر في أغلب الأحيان على تدقيق عناصر المركز المالي وخاصة كشف الميزانية.[1]

ومن أهم ما يميز هذا النوع:

1- ضمان حدوث تعديل في البيانات بعد تقديمها لأن الحسابات تكون قدمت تسويتها واقفالها؛

2- عدم حدوث ارتباك داخل المنشأة كثيرا, ولن تكون هناك حاجة في السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من إقفالها؛

- ويعاب على هذا النوع من التدقيق:

1- فشل المدقق في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش حال ونوعا؛

2- استغراق المدقق وقت طويل قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقارير في موعده؛

3- ارتباك العمل في مكتب التدقيق, مما يؤدي إلى عدم الدقة في اداء عملية التدقيق بسبب كثرة المنشآت التي تقوم بتدقيق حساباتها وتتفق تواريخ نهاية السنة المالية مع المنشأة محل التدقيق.[2]

ثانيا: من حيث طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق

1- **المدقق الداخلي:** وهو تدقيق يعتبر حديث إذا ما قورن بالخارجي فالتدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات الحسابية والمالية, ومن هنا يمكننا القول أن التدقيق الداخلي يمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الادارة تعمل على مد الادارة باستمرار بالمعلومات.[3]

لقد نشأ هذا النوع من التدقيق نتيجة الاحتياجات المزايدة للجهة المسيرة للبنك, من أجل فحص البيانات والسجلات المحاسبية بغية الوصول إلى معلومات تعكس الوضعية الحقيقة للأداء البنك ويتخذ على أساسها القرارات ويقوم هذا النوع من التدقيق أطاف البنك من أجل الوقوف على مدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية,

[1]- عبد الرزاق محمد عثمان, مرجع سابق, ص 17.

[2]- رزق ابو زيد الشحنة, مرجع سابق, ص 51.

[3]- أحمد قايد نور الدين, مرجع سابق, ص 15.

قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف تقييم نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري, فحص كافة السجلات والبيانات المستندات المحاسبية وحماية أصول البنك وأموال المودعيين.[1]

فكلما زادة العلاقة بين لجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلية كلما زادة احتمالية توفر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقييم ولا بد من اعتماد جميع السياسات والمعايير والاجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلية عن طريق لجنة التدقيق.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين التدقيق الداخلية والمستويات الإدارية المختلفة بالشركة.[2]

الشكل 02: العلاقة بين التدقيق الداخلي والمستويات الادارية المختلفة بالمؤسسة

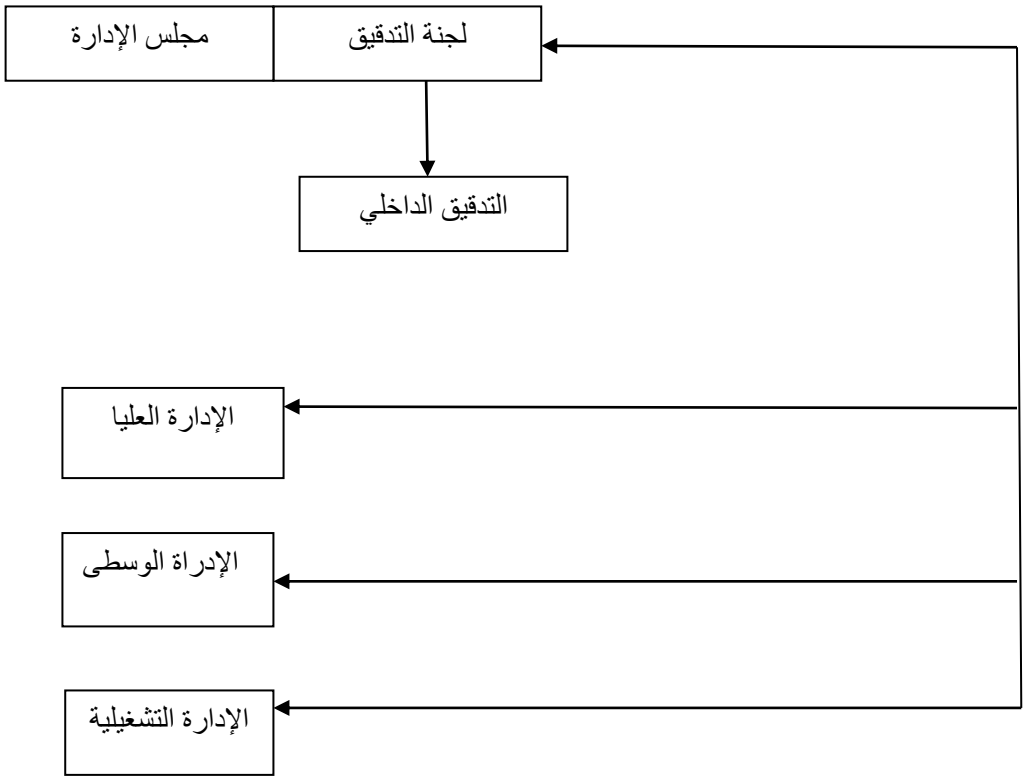

ومن هذا الشكل يتضح أن لجنة المراقبة هي المشرفة إداريا على خلية التدقيق الداخلية ونظرا لكون أعضاء لجنة التدقيق ليس لديهم الوقت الكافي نظرا للمسؤوليات الأخرى المرتبطة بهم خارج المسؤولية ونظر اشرافهم على عملية التدقيق الداخلية كيانها من الناحية العلمية تكون تحت المسائلة الادارية للإدارة العليا.[3]

[1]–العمري زينب, التدقيق والرقابة في البنوك التجارية, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير , 2020, ص90.

[2]– شدري معمر سعاد, مرجع سابق, ص17.

[3]– المرجع نفسه, ص 07.

1- دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛

2- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المنشأة؛

3- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي.[1]

2- التدقيق الخارجي

نشاط خارجي يقوم بالتدقيق على نتيجة الأعمال المحاسبة هدفه ابداء الرأي في عدالة البيانات المالية.[2]

التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة او الشركة حيث يكون مستقل عن ادارة المؤسسة وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تمويل الميزانية العامة لوضع المؤسسة المالي عدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج اعمالها عن التقارير المالية.[3]

وهو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل ابداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضى لدى مستخدمي هذه المعلومات من الاطراف الخارجية والمستثمرين، البنوك، ادارة الضرائب، وهيئات خارجية اخرى.[4]

[1] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق, ص 45-46.

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 54.

[3] بلحرش الرشيد، محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر الصديق تلمسان، الجزائر، ص11.

[4] ثامر مزيد دفاعة، أصول الحسابات، المناهج للنشر، عمان، الأردن، ص 18.

الجدول 02: توضيح أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

/	البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1	الهدف	تحقيق اعلى كفاءة ادارية وانتاجية من خلال القضاء على الاسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة للاسترشاد بها في رسم المخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها	ابداء الراب الفني المحايد على مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة توصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
2	علاقة القائم بعملية التدقيق بالمنشآت	موقف من داخل المنشأة	شخص طبيعي او معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل)
3	نطاق وحدود التدقيق التدقيق	تحدد الادارة نقاط عمل المدقق كما ان طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختلالات المالية من وقت لآخر وامكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المنشأة	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة والمدقق الخارجي والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي او اختياري وفق طبيعة وحجم العمليات
4	التوقيت المناسب للإدارة	1- يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية 2- اختيارية وفقا لحجم المنشأة	المنشآت محل التدقيق 1- يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة) 2- قد يكون كامل أو جزئي
5	المستفيدين	إدارة المنشأة	3- إلزامية وفق للقوانين السائدة 4- قراءة التقارير المالية

المصدر: أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص 18.

رابعا: من حيث درجة الالتزام بالتدقيق

1- **تدقيق إلزامي:** هو التدقيق الذي يهتم القانون القيام به(قانون الشركات, قانون الضرائب, قانون الاستثمار وقانون المالية)

يتم تعيين مدقق الحسابات من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابها, في حالة تعدد المدققين فإنهم مسؤولون بالتضامن واستثناء من ذلك يعين مؤسسي الشركة المدقق الأول ومن الضروري أن يكون التدقيق اختياري.[1]

وهو التدقيق الذي يلزم القانون القيام به حيث يلتزم المشرع بتعيين مراجع خارجي لتدقيق حساباته واعتماد القوائم المالية, وفي حالة عدم القيام بذلك التدقيق تقع المؤسسة المخالفة تحت طائلة العقوبات المقررة.[2]

أي وجود نص قانوني يلزم الشركة القيام بالتدقيق ونجد ذلك واضحا في العراق فقد نص قانون الشركات العراقي المرقم 21 لسنة 1997 في الفصل الثاني المادة 133.

أولا تخضع حسابات الشركة المختلطة إلى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية أما حسابات الشركة الخاصة فتراقب وتدقق من قبل مراقب الحسابات المعين من قبل الهيئة العامة للشركة.[3]

كما صدر القانون رقم 6 لسنة 1980 والمتضمن قيام ديوان الرقابة المالية حيث نصت المادتان الأولى والثالثة علة أن يكون الديوان جهة مستقلة تتبع مجلس قيادة الثورة وتنوب عنه الرقابة على أعمال دوائر القطاع الاشتراكي والمختلط, والشركات المسجلة في العراق والتي تساهم الدولة أو القطاع الاشتراكي في رأس مالها أو إدارتها والنقابات والاتحادات والجمعيات والجهات الأخرى ذات النفع العام.

أحيانا يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق القانوني.[4]

وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به يعرف كذلك هذا النوع بالتدقيق القانوني ولا يكون هذا التدقيق إلا تدقيقا كاملا.

2- التدقيق الاختياري

هو عملية التدقيق الغير الملزمة بقانون وتكون بطلب من إدراة المؤسسة أو ملاكها, وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفق لإتفاقه المسبق مع الجهات التي تطلب عملية التدقيق.[5]

---

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سابق, ص18.

[2] شدري معمر سعاد, مرجع سابق, ص 08.

[3] عبد الرزاق محمد عثمان, مرجع سابق, ص 18-19.

[4] المرجع نفسه, 19.

[5] ثامر مزيد رفاعة, مرجع سابق, ص16.

القيام بعمل التدقيق فيما يعمل طلب أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني وهو أمر اختياريا.[1]

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يهتم القيام به, فهو تدقيق اختياري طالما أن المنشأة لا تخضع لقانون يلزمها بتدقيق قوائمها المالية, وفي هذه الحالة يكون التدقيق بناءا على رغبة ملاك المنشأة لما يعود عليهم من فائدة من حيث الاطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي وبالتالي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء.[2]

وهو يتم دون إلزام قانوني بل بطلب من الشركاء أو الملاك قصد الاطمئنان على حالة المالية للمؤسسة, مثلما هو الحال بالنسبة لشركة التضامن في الجزائر التي لا يلزمها القانون إطلاقا بتعيين مدقق بل يترك له حرية الاختيار في ذلك, أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة قبل صدور قانون المالية لسنة 2006 الذي تضمن إلزام هذه الشركات بتعيين محافظ الحسابات أو خبير في المحاسبة.[3]

خامسا: من حيث مدى الفحص

1- **التدقيق الشامل:** وأحيانا يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق التفصيلي ويعني هذا النوع أن يقوم المدقق بفحص جميع القيود المحاسبية والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات للتأكد من مدى صحة تسجيل وقياس وترحيل وعرض البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها, وانها خالية من كافة الأخطاء حتى يمكن إبداء رأيه فيها وإصدار تقريره, ويناسب هذا النوع المنشآت صغيرة الحجم أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فإنه سيؤدي إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها معاملي الوقت والتكلفة.[4]

يعني التدقيق الشامل أو التفصيلي: أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود الدفاتر, السجلات, الحسابات والمستندات, أيّ أن يقوم المدقق بتدقيق جميع المفردات عمل الفحص, من الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمنشأة صغيرة الحجم حيث أنه في حالة المنشآت كبيرة الحجم سيؤدي إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها معاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق الخارجي على مراعاتها باستمرار.[5]

[1] –خلف عبد الله الواردات, مرجع سابق, ص54.

[2] –رزق أبو زيد الشحنة, مرجع سابق, ص 48.

[3] – بلحرش رشيد, مرجع سابق, ص13.

[4] – رزق أبو زيد الشحنة, مرجع سابق, ص 49.

[5] – أحمد قايد نور الدين,. مرجع سابق, ص 19.

المقصود بالتدقيق الشامل أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية, ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرا بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاته باستمرار وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.[1]

2- التدقيق الاختياري

في هذا النوع يقوم المدقق بفحص عينة من البيانات المالية للمؤسسة دون إجراء مراجعة شاملة لها, حيث يتم اختيار عينة مماثلة تمثيلا صحيحا لمفردات المجتمع (البيانات المالية) ويقوم المدقق بإخضاع هذه العينة لعملية التدقيق, ويعتبر هذا النوع من التدقيق أكثر الأنواع انتشارا في الوقت الحالي.[2]

يرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموعة الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج, ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية, ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.[3]

فروض التدقيق:

يمكن أن تعرف الفروض بأنها متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحة والقواعد والأفكار ولكن لم تحظى فروض التدقيق بنفس الأهمية التي أعطية للمحاسبة هذه الفروض قابلة للتطور والتغيير، يمكن تلخيص أهم الفروض التي تستند عليها عملية التدقيق الداخلي في الآتي:[4]

- **قابلية البيانات للفحص:** إن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا وجود لهذه المهنة وينبع عن هذا الفرض من معايير المستخدم لتقييم البيانات المحاسبية والخطوط العريضة التي تسترشدها لا يجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في:[5]
  - ملائمة المعلومات؛
  - قابلية الفحص؛

[1] ثامر مزيد رفاعة, مرجع سابق, ص16.

[2] رزق أبو زيد الشحنة, مرجع سابق, ص 50.

[3] ثامر مزيد رفاعة, مرجع سابق, ص17.

[4] بن حواس كريمة، محاضرات في التدقيق الداخلي، ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة عنابة، 2020، ص1.

[5] العمري أصيلة، محاضرات ف مقياس المراجعة المحاسبية المالية، محاضرات السنة أولى ماستر، جامعة بسكرة، 2019.

- عدم التحيز في التسجيل؛
- القابلية للقياس الكمي.[1]

عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع: هذا الفرض يعني عدم وجود مصلحة كل منها, يعني استحالته فقد يكون هناك أحيانا بعض التعارض في الفترة القصيرة بين بعض البيانات عن المراقب وفي هذه الحالة يجب أن يكون المراقب متيقظا لهذا الاحتمال.[2]

خلو القوائم وأية معلومات تقدم للفحص من أي أخطاء غير عادية وتواطئية: يشير هذا الفرض إلى مسؤولية اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند التقييد معايير المراجعة المتفق عليها.

فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: تشير الرقابة الداخلة إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمن جسن سير العمل في المنشأة.[3]

الالتزامات المهنية المحددة أو القابلة للتحديد: هذه الالتزامات تتمثل في المقومات الموضوعية من تشريعات وما تصدره من الهيئات المهنية من أفكار وقواعد وضمانات.[4]

[1] نجيبة بن مسعود, مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص9.

[2] الطاوي الميلود إلياس، أهمية التدقيق والمراجعة المحاسبية في اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص25.

[3] فاضلي رمضان, أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات– دراسة حالة مؤسسة CABAM–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص32.

[4] زاهرة عاطف سواد, مراجعة الحسابات والتدقيق, دار الراية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1 , 2009, ص 16.

المبحث الثاني: عموميات عن التدقيق الداخلي

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ووظائفه

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي

هو نشاط مستقل موضوعي يقدم خدمة تأكيدية وخدمات استشارية بهدف اضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أعمالها, ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة.[1]

من التعريف أعلاه أصبح التدقيق ذات صبغة:

تأكيدية: أن تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمنشأة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

استشارية: لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مستقل: بارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم.

موضوعي: بأداء الأعمال الموكلة له.

جميع هذه الأدوات تعمل من أجل إضافة قيمة لمنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم الرقابة الداخلية, والعمل على اقتراح ما يلزم لتحسين عملياتها ومساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات:

- إدارة الخطر؛
- الرقابة؛
- التوجيه (التحكم).

تعريف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين: حسب هذا المعهد 1957 فإن المراجعة الداخلية ه نشاط مستقل يستعمل في تسيير لمراقبة جميع الوظائف والنشاطات، فهي نشاط رقابي وأعلى مركز تنظيمي يمارس بتفويض من الادارة العليا بهدف الملاحظة وابداء رأي فعالية الوسائل الرقابية الأخرى.[2]

[1] محمد صالح فروم, دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية لولاية سكيكدة, مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية, جامعة سكيكدة, المجلد 2، العدد 2، 2019، ص4-5.

[2] خلف الله عبد الواردات, مرجع سابق, ص33-34.

ثانيا: وظائف التدقيق الداخلي

الفحص: يتم فحص البيانات والمستندات, سجلات القوائم المالية.[1]

التقييم: بمعنى التحقيق وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية لتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.[2]

نسير إلى أن الفحص والتقييم عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي فني محايد, فيما إذا كانت عمليات القياس للأحداث المالية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

التقرير: يقصد به نتائج الفحص والتحقيق بشكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها, نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرتها.[3]

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي ومبادئه

أولا: أنواع التدقيق الداخلي

1- التدقيق التشغيلي

يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيلات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعية, فقد يشمل تدقيق العمليات تقييما كاملا لنظام وقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات على سبيل المثال (تدقيق المشتريات, الأصول الثابتة, المستودعات ..إلخ) هذا سوف يتم إيضاحه لاحقا, عرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختيار وتقويم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات أو الوحدات المختلفة, زيادة عما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية.[4]

المقصود بهذا النوع من التدقيق هو تدقيق الإجراءات التشغيلية لجوانب العمل المختلفة من معاملات ومستندات وملفات وذلك ضمن السياسات والاجراءات المعتمدة لدى المؤسسة, إضافة إلى تدقيق الدورات

[1] أميرة متى رزوقي, الحقيبة الدراسية لمادة التدقيق، معهد الإدارة التقني، بغداد –العراق، 2020، ص5.

[2] بودونت أسماء, محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2016/2015, ص8.

[3] محمد التوهامي طواهر, مرجع سابق, ص 12.

[4] خلف عبد الله الواردات, مرجع سابق, ص 56-57.

المستندية لمختلف العمليات وتقييمها, وهذا النوع من التدقيق يتطلب وقتا كبيرا من المدققين لذلك بفضل إعداد برامج حاسوبية لمساعدة المدققين في تنفيذ هذه المهام.[1]

2- تدقيق الالتزام

ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية (المالية, التشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنشطة والتشريعات الموضوعة من الإدارة والإجراءات, يسمى هذا النوع من التدقيق أيضا تدقيق الرقابة, ذلك لأن المدقق من خلاله يقوم بالتأكد من مدى تطبيق القوانين الموضوعة والسياسات والتعليمات والضوابط المالية والتشغيلية, وكذلك التأكد من أن إجراءات الجودة قد طبقت بصورة صحيحة.[2]

يعرف هذا النوع من التدقيق بأنه عملية يتم إجراؤها لتحديد ما إذ كانت الجهة الخاضعة للتدقيق تلتزم بقواعد وإجراءات محددة مسبقا ووفقا لضوابط موضوعة بواسطة سلطة أعلى كما في حالة:

- تحديد ما إذ كان موظفي المحاسبة يتعون إجراءات مسبقة من قبل مراقب الشركة؛
- تدقيق معادلات الأجور للالتزام بقوانين الحد الأدنى للأجور؛
- دراسة الاتفاقات التعاقدية مع البنوك وغيرها من المقرضين للتأكد من مدى التزام الشركة بالمتطلبات القانونية.[3]

3- التدقيق المحاسبي المالي

لقد كان المفهوم التقليدي للتدقيق الداخلي مرتبطا بالمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وصحتها, حتى يتسنى للإدارة الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الادارية.

يهدف المدقق الداخلي في إطار التدقيق المحاسبي والمالي إلى فحص وتدقيق الوثائق المالية لتجنب الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير حيث يعتمد المدقق على المعطيات التالية:

- **المحاسبة العامة:** ذلك من أجل التحقق من موضوعية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة وجدول حساب النتائج؛

[1] زاهر الرمحي, الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية, دار المأمون للنشر, عمان الأردن, ط1, 2017, ص 46.
[2] محمد زامل فليح الساعدي, التدقيق الداخلي في الشركات العامة, دار عشار الأكاديمية IAG، بغداد- العراق, ط1, 2019, ص 22.
[3] رزق أبو زيد الشحنة, مرجع سابق, ص44.

- **المحاسبة التحليلية:** يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من صحة الحسابات والتكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات؛
- **معطيات الموازنات التقديرية:** تعتبر معطيات الموازنات التقديرية وسيلة لتقييم ومراقبة الأداء المالي؛
- المعطيات الإحصائية: لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة؛[1]

تخضع كافة عمليات للتدقيق المالي والمستندي والذي يقوم على:

1- التأكد من أن الصرف يتماشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها؛

2- التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبت من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحياتها؛

3- المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والإيصالات والكشوف الأصلية؛

4- التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي.[2]

4- التدقيق الإداري

ويهدف إلى تدقيق الكفاءة الانتاجية للإدارة, حيث يتأكد المدقق من أموال المؤسسة يتصرف فيها بشكل اقتصادي بحيث يحصل على منفعة أقل تكلفة ممكنة ويتضمن هذا النوع من التدقيق التأكد من صحة الإجراءات الإدارية ومن الرقابة المالية على التكلفة وهو أصعب أنواع التدقيق حيث يتحاشاه المدققون باعتباره يفتح المواجهة مع مجلس الإدارة في سن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.[3]

يعتبر هذا النوع من التدقيق من أهم أنواع التدقيق والقيمة المضافة من التدقيق الإداري مثلا تضن الجوانب الخرى ويقوم هذا النوع على التأكد من مدى كفاءة وفعالية الوظائف المختلفة في المؤسسة, ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة إضافة إلى التحقق من إجراءات تنفيذ المهام وطرق تقديم الخدمات لذلك ينطوي تحت لواء هذا النوع من التدقيق جوانب عديدة منها على سبيل المثال:

---

[1] ذهبي وردة, بن بيه ميمونة, التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017, ص 17.

[2] خلف عبد الله الواردات, مرجع سابق, ص57.

[3] نوي شرف الدين, دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي, أطروحة دكتوراه, تخصص تسيير محاسبي وتدقيق, جامعة أحمد دراية , أدرار, 2020/2019, ص 133.

- المظهر الداخلي والخارجي للمؤسسة ووحداتها؛
- طريقة تقديم الخدمة للعملاء؛
- العلاقة بين الموظفين مع بعضهم البعض؛
- وسائل الأمن والحماية في المؤسسة؛
- مستلزمات تقديم الخدمات.[1]

ثانيا: مبادئ التدقيق الداخلي

يتمثل الغرض من مبادئ أخلاقيات المدقق الداخلي بالنسبة لمعهد الماجعين الداخليين في إرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محدد تحكم مهنة المراجعة الداخلية وباعتبارها مهنة تقزم على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن إدارة المخاطر, الرقابة والحوكمة فلا بد من وجود مجموعة من المبادئ التي تضمن ذلك وعليه فعلى المدقق أن يتميز بـ : [2]

النزاهة: تؤدي النزاهة إلى تعزيز الثقة في المدققين الداخليين, ومن ثم تعزيز الثقة في الأحكام الصادرة عنهم وتكمن النزاهة بالإلتزام بالقوانين واللإفصاحات المطلوبة منهم وبذل العناية المهنية والمسؤولية وعدم الإسائة للمهنة, واحترام الأهداف الأخلاقية والشرعي للبنك, وتعد النزاهة من قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي؛[3]

الموضوعية: على المدققين الداخليين إبداء الموضوعية أثناء تأدية الأعمال من خلال تقييم متوازن لجميع الجهات ذات العلاقة, وعليهم عدم التأثر في إبداء آراءهم بمصالحهم الشخصية والتأثر بآراء الأخرين؛[4]

السرية: يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية وأن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات بدون تفويض محدد وصحيح إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالأفصاح عنها, ويتضمن ذلك أن لا يستخدمها لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال الإفصاح عنها للغير؛

---

[1] زاهر الرمحي, مرجع سابق, ص 46.

[2] أحلام بلخرشوش, دور التدقيق الداخلي في إداة المخاطر في البنوك, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية, تخصص مراجعة وتدقيق, جامعة أم البواقي, 2016/2015, ص 21-22.

[3] يونس عليان الشويكي, أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من أخطار احكام الشخصية لمعدي القوائم المالية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, مجلد 30, العدد 1, دمشق، 2014, ص 185.

[4] زاهر الرمحي, مرجع سابق, ص 26.

الكفاءة: يجب أن يؤدي المحاسب الخدمات المهنية (كمحاسب/ مدقق) بشكل مستمر بكل اجتهاد وعناية وكفاءة بشكل ضمن حصول صاحب العمل أو العميل على خدمات مهنية عالية وهذا ما يتطلب تطبيق المعرفة والمهارة المهنية بشكل صحيح.[1]

المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي وخدماته

أولا: معايير التدقيق الداخلي

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية متباينة, وتتم كذلك داخ منظمات بتباين أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية, كما تمارس من خلال مدققين داخليين من داخل وخارج المنظمة الأمر الذي يؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة مما يتطلب وجود معايير تنظم تلك المهنة وتتمثل تلك المعاير في: [2]

أ- **المعايير العامة:** قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعايير العامة لمراجعة التدقيق.

ب-معاير خاصة: تشمل هذه المجموعة عدد من الفقرات تتعلق بهدف سلطة ومسؤولية دائرة التدقيق والاستقلالية والموضوعية والاحتراف والعناية المهنية لدائرة التدقيق؛[3]

معايير الصفات: تشمل ثلاث معايير أساسية

1- **الاستقلالية والموضوعية:** أي أن تكون عملية التدقيق الداخلي مستقلة, وأن يكون أداء المدققين الداخليين لأعمالهم بشكل موضوعي ويندرج عن موضوع الاستقلالية والموضوعية ما يلي:

- **الاستقلالية التنظيمية:** وجوب ارتباط الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لأعلى مستوى أداري في الشركة, وأن يقدم لمجلس الادارة تأكيدا سنويا واحدا على الأقل يؤكد من خلاله إستقلالية عملية التدقيق الداخلي؛

[1] زاهر الرمحي, مرجع سابق، ص27.

[2] إياد حسن سالم, واقع التدقيق الداخلي في ميدان قطاع غزة, مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الاسلامية، غزة, فلسطين، 2012, ص42.

[3] محمد ياسين رحاحلة, فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعة الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معاير التدقيق الدولي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال, الأردن، مجلد1, العدد1, 2005, ص 65.

- **الموضوعية:** أن يتصف جميع المدققين الداخليين بالحياد وعدم التحيز, والبعد عن تضارب المصالح.[1]

2- التأهيل العلمي والعملي للمدقق فيما يلي:

- التأهيل العلمي والدراسي؛
- التأهيل العلمي والخبرة المهنية؛
- الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:
  - جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين؛
  - جدول مساعدي الحاسبين والمدققين.
- الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية للتدقيق واستمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية والغير رسمية أذا توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها الكفاءة اللازمة للمدقق للقائم بعمله وحسن أدائه وتحسين فعالية أدائه.[2]

3- **العناية المهنية:** يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية المعقولة أثناء تأدية مهمته وخلال إعداد تقريره من خلال تفهمه الجيد لطبعة العمل الذي يقوم به وماذا يقوم به, كما تقتضي العناية أن يقدم المدقق خدماته بذون أخطاء وبدقة واهتمام.[3]

ج- معيار العمل الميداني: يهتم بالفحص الميداني بوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بها تنفيذ عمليات المراجعة ومعايير الفحص الميداني مقارنة المعايير العامة التي تعتبر أكثر تحديثا تشتمل هذه المعايير على ثلاث معايير أخرى وهي:

- التخطيط السليم للعمل والاشراف على نظام الرقابة الداخلي؛
- تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية؛
- الحصول على المراجع والأدلة الكافية والملائمة.

الإشراف التخطيط المناسب: يعتمد على مفهوم العناية المهنية الواجبة والغرض منه بذل عناية مهنية معقولة ومناسبة في أداء مهمة التدقيق, فإن الأمر يتطلب ضرورة قبول المهمة والتعاقد عليها في الوقت الملائم,

---

[1]- أحمد يوسف أبو جبريل, أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان, مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجستير , تخصص محاسبة, جامعة الزرقاء , الأردن, 2015/2014, ص 14.

[2]- بوعكاز سميرة ، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي-دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص101.

[3]- بوحفص رواني, التدقيق المالي والمحاسبي -دروس نظرية-, دروس القيت على طلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية, جامعة غرداية, 2018, ص 22.

فضلا عن التخطيط المناسب والكافئ لإجراء المراجعة الفعلية والتعيين والإشراف المناسب على مساعدي المراجع أثناء القيام بمهمة المراجعة.[1]

فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة, والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها واستمرار المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة وإلى المدى الذي يزيد أي شك أو تساؤل في ذهنه عن مدى كفاءته وفعاليته.[2]

حصول المراجع على الأدلة الكافية والملائمة: يجب على المدقق أن يقوم بتجميع الأدلة والبراهين الكافية والملائمة التي يستطيع عبى ضوئها أن يبدي رأيه في القوائم المالية وذلك من خلال الملاحظات والاستفسارات, كما أن أدلة الإثبات يجب أن تكون ملائمة مع موضوعها للقيام بعمل المصادقات اللازمة وإجراء الفحص التحليلي.[3]

قواعد وضع التقرير (معايير إعداد التقرير)

- يجب أن يبين التقرير ما إذ كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يجب أن يبين التقرير ما ‘ذ كانت هذه المبادئ طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها بحساب نفس طريقة الفترة السابقة؛
- تعتبر البيانات الواردة للقوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا على ما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك.[4]
- ملخص معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

[1] محمد الفاتح, محمود بشير المغربي, المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2016, ص 36.

[2] –ثامر مزيد رفاعة, مرجع سابق, ص 141.

[3] – بودونت أسماء, مرجع سابق, ص 26.

[4] – خاد أمين عبد الله, علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط2, 2004, ص 81.

الشكل رقم 03: معايير التدقيق المتعارف عليها

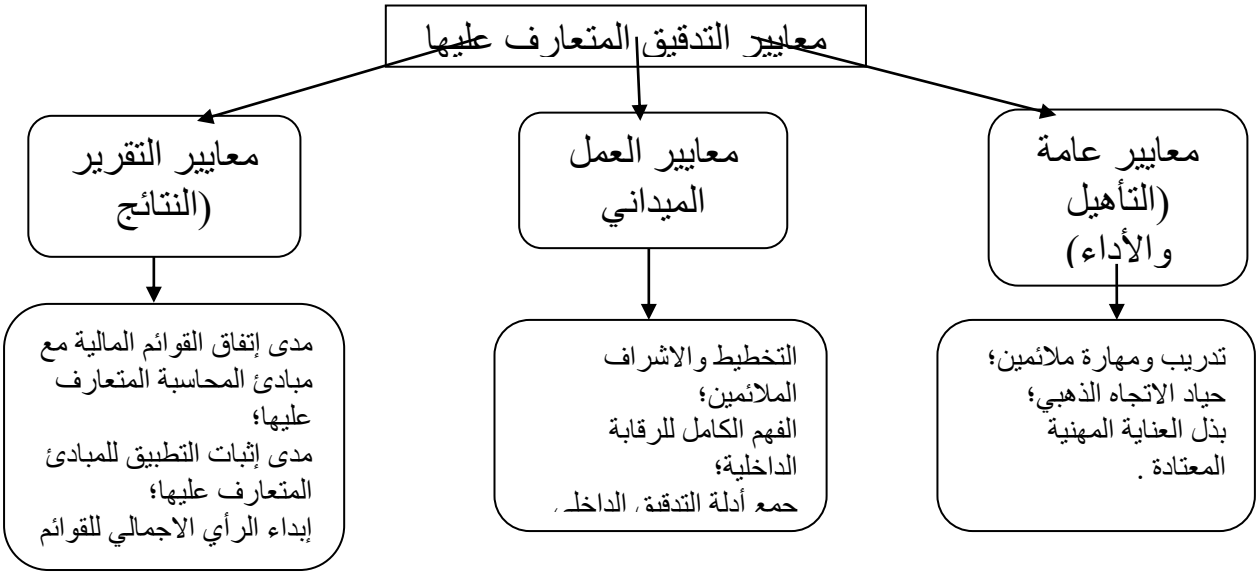

ثانيا: خدمات التدقيق الداخلي

يقدم التدقيق الداخلي عدة خدمات داخل المنشأة لكونه وظيفة أساسية داخله وارتباطه بالإدارة العليا وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- **خدمات وقائية:** هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي يضعها المدقق الداخلي قي المنشأة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهذر(الاسراف) وضبط السياسات المختلفة في الشركة (إدارية, مالية, انتاجية ...إلخ) من تحريفها أو تغييرا دون مبرر؛[1]
- **خدمات تقييمية:** تتمثل في الأساليب والاجراءات التي يستخدمها المدقق في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة؛[2]
- **خدمات إنشائية:** تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة مالية أو إدارية أو فنية؛
- **خدمات علاجية:** تتمثل في الاجراءات والاساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير مراجعتها والخاصة بإصلاح أي أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المشروع.[3]

---

[1] بلال عيمون, دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, تخصص : دراسات محاسبية وجباية معمقة, جامعة جيجل, 2016/2015, ص 12.

[2] توادري سليمة, مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية, مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, 2015/2014, ص51.

[3] أولاد بكة أم كلثوم, بن عيسى سمية, مرجع سابق, ص18.

المبحث الثالث : مفهوم تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

في هذا المطلب سنتناول مفهوم تقييم الاداء المالي ومراحله والعوامل المؤثرة فيه، قبل ذلك نتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء عدة تعاريف نذكر منها:

عرف التقييم المالي على أنه عملية تقييم الأداء على أنها جزء من عملية المراقبة من طرف المؤسسة من خلال قيام النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا .[1]

كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة مسبقا وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء موارد بشرية أو رأسمالية.[2]

كما عرف على انه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن دون جدوى من ذلك، إذ لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[3].

---

[1] مساعدي رامي مقران، مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص : محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2021/2020، ص24 .

[2] تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند ولحاج – البويرة، 2012/2011، ص12.

[3] بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، لوحة القيادة كاتجاه لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة، ص04 .

إن تقييم الأداء المالي يعد من أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية بحيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مديات تحقيق أهداف بالمنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها[1].

يعرف التقييم على انه النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة بحيث ان التقييم المالي يقدم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير سابقا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسح بالحكم على درجة الكفاءة[2].

مما سبق يمكن القول أنه يوجد اتفاق بين معظم الكتاب حول مفهوم محدد لتقييم الأداء فكل مفهوم يرتبط بالغرض منه ولأغراض هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص التعريف التالي من مجموع المفاهيم السابقة:

تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي (ما أدي من عمل) ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو ممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلا، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة مما يكفل الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء[3].

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ، 2008، ص85 .

[2] نور الدين بهلول، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للدهن(ENAP) وحدة سوق أهراس، المجلة الجزائرية والمحاسبة المالية جامعة محمد الشريف مساعديه – سوق أهراس، العدد 03، ديسمبر 2016، ص74.

[3] توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء، مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 1997، ص05.

الشكل 04 : تقييم الأداء المالي في المؤسسة[1]

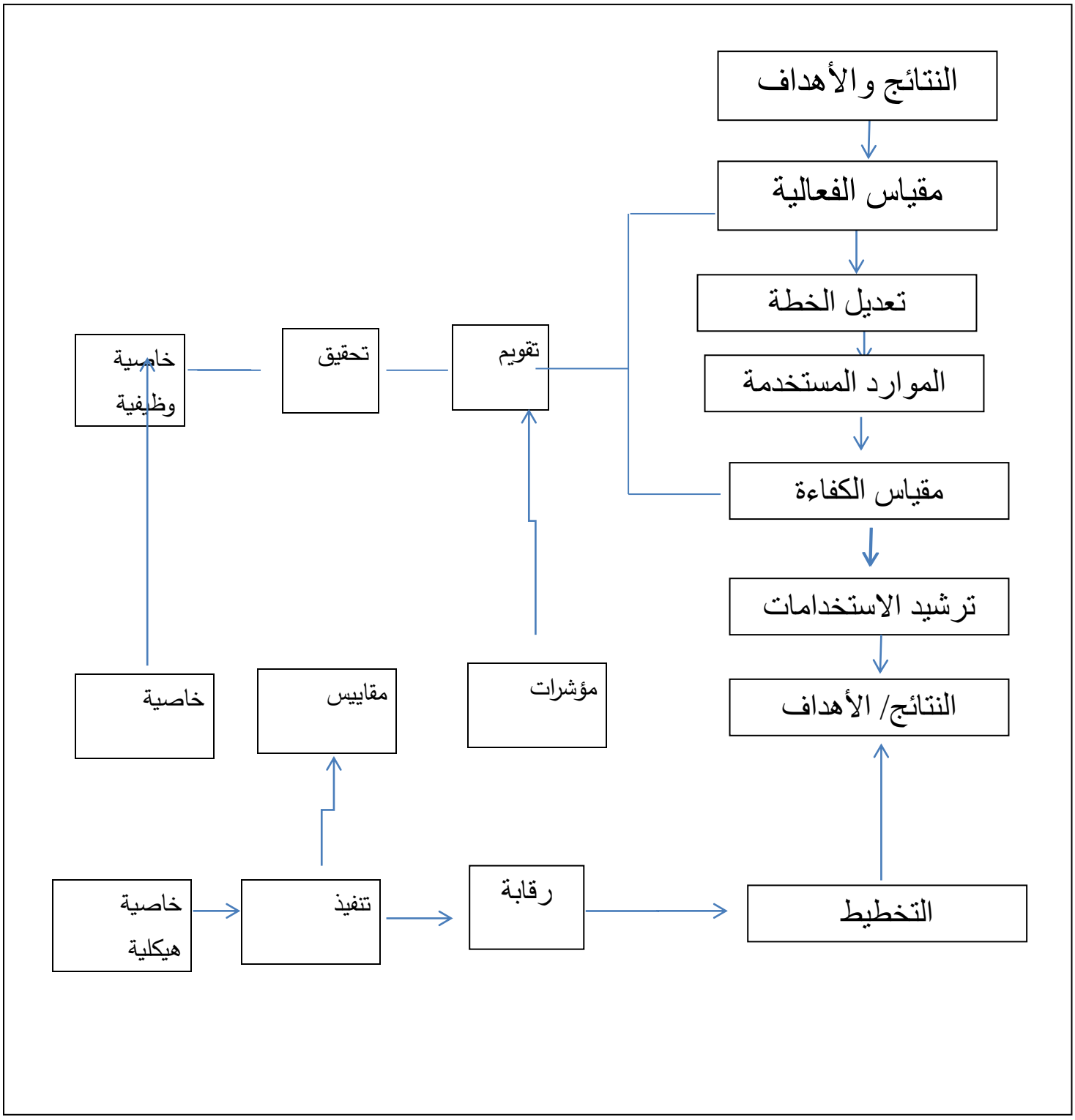

[1] بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب – بسكرة–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، تخصص : محاسبة، جامعة محمد خيضر– بسكرة ، 2010– 2011، ص 13.

ثانيا: مراحل عملية تقييم الأداء المالي

1- جمع البيانات والبيانات الإحصائية

تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير العملية المطلوبة عن نشاط المؤسسة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والاستخدامات ورأس المال وعدد العامليين وأجورهم وغير ذلك.[1]

2- مرحلة تحليل المعلومات والبيانات

بعد جمع البيانات والمعلومات تأتي مرحلة تحليلها، حيث يسمح التحليل المالي بتحويل المعلومات أقل، في شكل نسب مالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة ، وهو بذلك يسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الحكم على توازنها المالي ومردوديتها، حيث يتعين توفير حد معين من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات[2].

3- إجراء عملية التقويم:

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية ، على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة أي جميع الأنشطة " مراكز المسؤولية " فيما يهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.[3]

اتخاذ القرار المناسب من نتائج التقويم

في كون نشاط الوحدة ، كان ضمن الاهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل[4].

---

[1] أولاد البركة، بن عيسى سمية، مرجع سابق، ص 26.

[2] عميروش بوشهم، دور تحليل القوائم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات – دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الانسانية جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 31، العدد01، 2020، ض 189.

[3] عفاف بيرش، فعالية الأداء للبنوك التجارية في ظل الاقتصاد المعرفي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص : بنوك، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2014/2013، ص44.

[4] فاطمة الزهراء إرشادي، آليات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص 42.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الادوات التخطيطية والجماعات المسؤولة عن المتابعة للمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة[1].

رابعا: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي في عنصرين الأول عوامل داخلية والثاني عوامل خارجية.

العوامل الداخلية: تتمثل هذه العوامل في:

- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء او الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ففيه تتحد أساليب، الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الانشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الادارية هي الوظائف الإدارية في الشركات وأما التمايز الرأسي هو عدد المستويات الادارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.[2]
- **استخدام التكنولوجيا:** وتتمثل بالأنظمة المتاحة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وكلما كانت لدى الشركات إمكانية لاستخدام تكنولوجيا متطورة زادت قدرتها على زيادة المخرجات، وبالتالي تحقيق ربحية أكبر و أداء أفضل مقارنة مع شركات أخرى لا تتوفر لديها هذه التكنولوجيا المتطورة [3].
- **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب لإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ،ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات

[1] سناء مسعودي : الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة بوكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009-2012، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015، ص32.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الماهد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 48-49.

[3] أنس مصلح ذياب الطروانة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء لشركات التأمين الأردنية، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015، ص23.

لاتخاذها ، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الاداء .

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته الناحيتين الإدارية والمالية ، وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات[1] .

- **الحجم:** يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة او كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة من إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.[2]

- يعتبر الحجم من المؤثرين على الأداء المالي سلبا ،فزيادة الحجم تتعقد عملية الأدارة وبهذا يصبح ادائها أقل فعالية. أما إيجابيا أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين بالمؤسسة.[3]

العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليه ،وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- مخاطر الأزمات المالية؛[4]
- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية هذه العوامل؛
- العوامل والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق[5] .

[1] أسماء بوزاغو، بن عومر السنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، مجلة المجاميع العربية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد06، العدد01، أفريل 2020، ص 327.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص51.

[3] سالمي ندى، دور التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات ، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، السنة الدراسية، 2021/2020م، ص24.

[4] تتاح سارة، مرجع سابق، ص41.

[5] سالمي ندى، مرجع سابق ، ص25.

خامسا: أسس تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء بواسطة بطاقة الأداء المتوازن BSC:

تعرف بانها مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية، التي تقدم لمدراء الإدارة العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء مؤسساتهم ، من خلال الربط بين رؤية وأهداف المؤسسة الاستراتيجية عن طريق تجسيدها في منظورات (أبعاد) لأربعة وهي: منظور مالي، منظور العملاء، العمليات الداخلية ومنظور التعلم والنمو [1].

- **منظور مالي:** يركز المنظور المالي على حجم الدخل التشغيلي العائد على رأس المال المستثمر ونمو حجم المبيعات لمنتجات حالية وجديدة من العائد على حقوق المالكين والعائد على إجمالي الموجودات
- **منظور العمليات الداخلية:** يركز على العمليات الداخلية التي تعزز كل من منظور الزبون بواسطة توين قيمة للزبون والتركيز على العمليات الداخلية التي تمكنهم من تلبية حاجات الزبائن وتعزيز المنظور المالي عن طريق زيادة ثروة المالكين.[2]
- **منظور العملاء (الزبائن):** تعتمد معظم المنظمات الأعمال في الوقت الحاضر على وضع متطلبات وحاجيات العملاء في قلب استراتيجياتها لما يشكل هذا المحور أهمية كبيرة تنعكس في نجاح المؤسسة وبقائها واستمرارية نشاطها في سوق المنافسة الأمر الذي يتحقق من خلال القدرة على تقديم منتجات بنوعية عالية وبأسعار معقولة، لذلك فقد أخذت بطاقة الأداء المتوازن بعين الإعتبار حاجات ورغبات العملاء من خلال ضمها لمنظور خاص بهم يتمثل في بعد العملاء.

من خلال الشكل أدناه نوضح مجموعة من المؤشرات تتمثل في منظور العملاء تعتمد بشكل أساسي على اتباع المؤسسة لتقنية ربحية العميل:

[1] لواج عبد الرحيم، لطرش بلال، تقييم الأداء وفق بطاقة الأداء المتوازن– دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن بجيجل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص77.

[2] جليلة عيدان الذهبي، سعدية عبد العزيز سعيد ، التكامل بين تحليل سلسة القيمة و بطاقة الأداء المتوازنة لتقويم الأداء ، مجلة دراسات محاسبية مالية، جامعة بغداد، المجلد 12، العدد 41 ،31 ديسمبر 2017،. ص10-11.

الشكل رقم (05): المؤشرات الأساسية لبعد العميل.

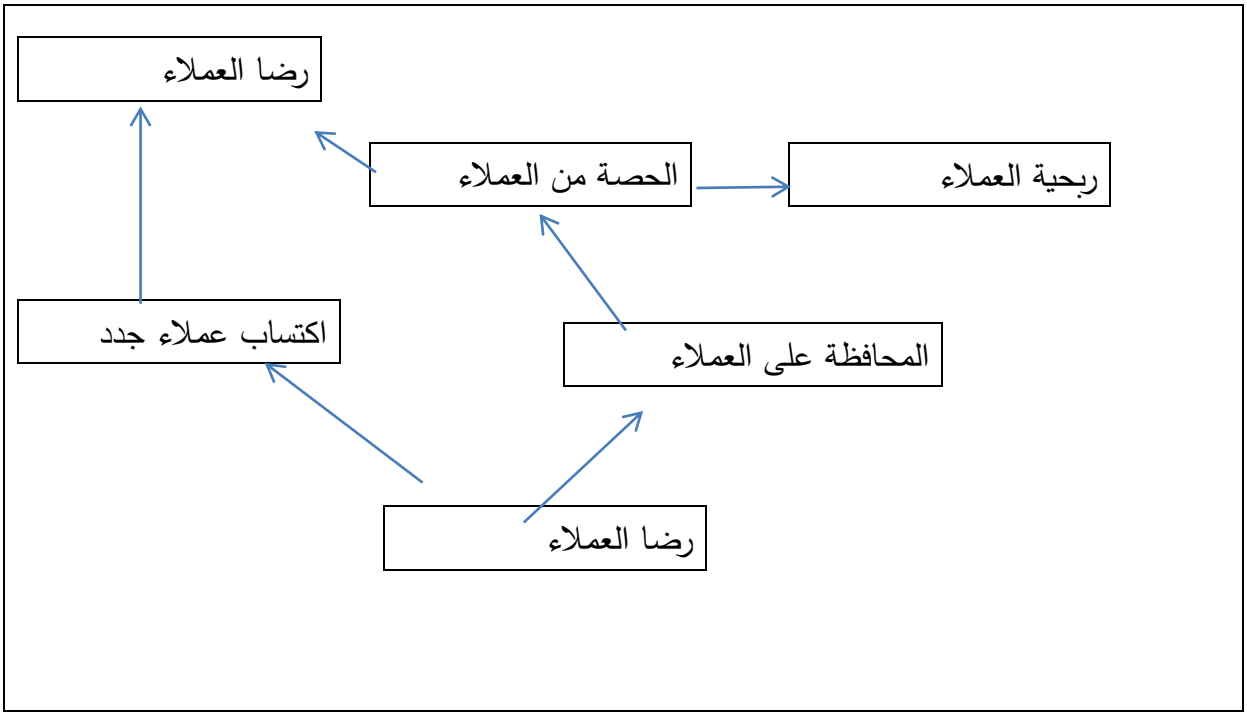

المصدر: ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص : إدارة ومالية، جامعة قسنطينة-2- ، 2013-2014، ص 80-81.

منظور النمو التعلم: يعتبر من أحد محددات نجاح الوحدات الاقتصادية واستمرارها في المنافسة، حيث يعتمد في الأساس على قدرات ومهارات العاملين على الإبداع والتطوير والابتكار بالإضافة إلى اقتناء تقنيات الإنتاج المستحدثة وتكنولوجيا متطورة ذات كفاءة عالية بهدف الوصول إلى ابتكارات متجددة لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وتقصير زمن الإنتاج وتخفيض معدلات العيوب.[1]

في الشكل التالي يوضح منظورات (أبعاد) بطاقة الأداء المتوازن.

[1] المهدي مفتاح السريتي، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في نسبة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، مجلة جامعة مصراته، ليبيا، المجلد الثالث العدد الخامس عشر، 2013، ص 197.

الشكل رقم 06: منظورات (أبعاد) بطاقة الأداء المتوازن

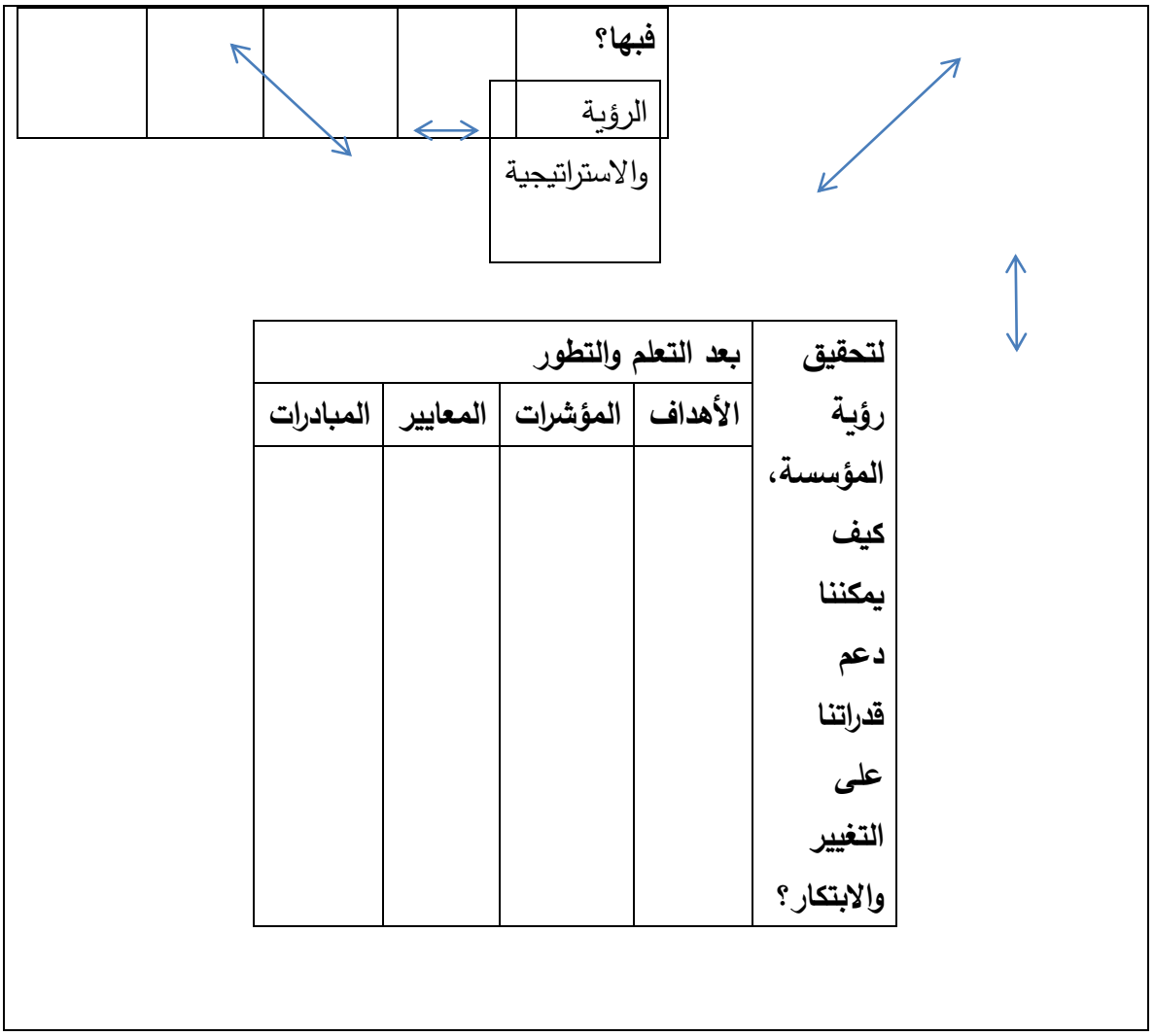

المصدر: ريغة أحمد الصغير، مرجع سابق ، ص77

المطلب الثاني: تقييم الأداء بواسطة القوائم المالية

أولا: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية بمثابة عصب التقارير المالية لما تحتوي من معلومات من ناحية ومصدر رئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الوحدة والمركز المالي وتدقيقاها النقدية من ناحية اخرى، وذلك لما لهذه القوائم من قدرة على توفير المعلومات عن:

- **ربحية الوحدة:** وهو ما يعكس قدرتها الكسبية وقدرتها على استخدام مواردها الاقتصادية المتاحة.
- **المركز المالي للوحدة:** وهو ما يعكس معدل النمو في المواد الاقتصادية المملوكة للوحدة من ناحية ومعدل النمو في حقوق الملاك من ناحية أخرى.

- **التدفقات النقدية للوحدة:** وهو ما يعكس قدرة الوحدة على توفير تدفقا نقدية موجبة وتوقيت هذا التدفق، وبالتالي قدرة الوحدة على مقابلة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وكذا الوفاء بتوزيعات الأرباح المقررة على المساهمين.
- **التغيير في المركز المالي للوحدة:** وهو ما يمكن مستخدمي المعلومات من تقييم كافة أنشطتها المتعلقة بالعمليات والاستثمار والتمويل.[1]

القوائم المالية أنواع إلا أن التقييم الشائع لهذه القوائم تندرج وفق الأنواع الأتية:

- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التدفقات النقدية؛[2]
- **قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية):** تحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة(يحتوي على الأرصدة فقط) وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛[3]
- تعتبر الميزانية ملخص للمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، حيث تتضمن ملخص الاستثمارات الإجمالية (الأصول) وبكيفية تمويل الأصول وبشكل مبسط فإن الميزانية تتلخص كالآتي:

الأصول
الإلتزامات

حقوق الملكية[4].

الجدول التالي يوضح مكونات الميزانية العمومية مرتبة من أعلى درجة سيولة إلى أقل سيولة[1]

[1] عبد الله عبد العزيز هلال وآخرون، كتاب التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء، كلية التجارة جامعة اسكندرية، مصر، 2019، ص10.

[2] محمد كمال أبو عجوة، طارق عبد العال حماد، القوائم المالية، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مدونة مالك للمحاسبة، ص5.

[3] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص55.

[4]– المرجع نفسه، ص34.

الجدول رقم 03: مكونات الميزانية العمومية مرتبة من أعلى درجة سيولة إلى أقل سيولة

الأصول	الخصوم(التزامات (المطلوبات) وحق الملكية
الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة: - دائنون(الذمم الدائنة) - أوراق الدفع - مستحقات أخرى المطلوبات طويلة الأجل: - قروض طويلة الأجل بفائدة - سندات بفائدة - أسهم ممتازة حق الملكية: - رأس مال المدفوع(أسهم عادية) - الاحتياطات والأرباح المحتجزة
إجمالي الموجودات =	المطلوبات + حق الملكية

2- قائمة الدخل:

تعكس هذه القائمة خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المنشأة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة تحضر بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المنشأة والمتعلقة بفترة زمنية محددة وما يقابلها من نفقات التي تحملتها المنشأة في سبيل تحقيق ضمان تلك الإيرادات، إذا فإن صورة هذه الحسابات هي عرض الإرادات والنفقات المقابلة لها، والنتيجة إما تمثل ربح في حالة زيادة الإرادات على النفقات أو خسارة العمل في الحالية المعاكسة .

الجدول التالي يظهر لنا قائمة الدخل التي سوف تعتمدها المؤسسة في التحليل:

[1]- عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص25.

الجدول رقم 04: قائمة الدخل التي سوف تعتمدها المؤسسة في التحليل

صافي المبيعات
(كلفة المبيعات)
إجمالي الربح
(مصروفات تشغيلية اخرى)(إدارية، توزيع، تسويق).
إجمالي الربح قبل الإهتلاك
الإهتلاك السنوي
صافي الربح قبل الفائدة الضريبية
(الفائدة)
صافي الربح قبل الضريبة
(الضريبة)
صافي الربح
(أرباح السهم الممتاز)
صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية[1]

3- قائمة التدفقات النقدية:

تعد بهدف تفسير التغير في الرصيد النقدي للمؤسسة عن طريق تلخيص المتحصلات والمدفوعات التي تحدث على مدى الفترة المحاسبية، وكثيرا ما تعد قوائم التدفق النقدي شهريا أو سنويا وتعرف أيضا بأنها قائمة تتكون من أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية خلال السنة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وضعها بأنها قائمة تبين المركز النقدي كون قائمة الميزانية [2].

[1] عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص25.

[2] أولاد البرك ، بن عيسى سمية، مرجع سابق، ص 30.

الشكل التالي يوضح أهم العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي: [1]

الشكل رقم 07: العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي

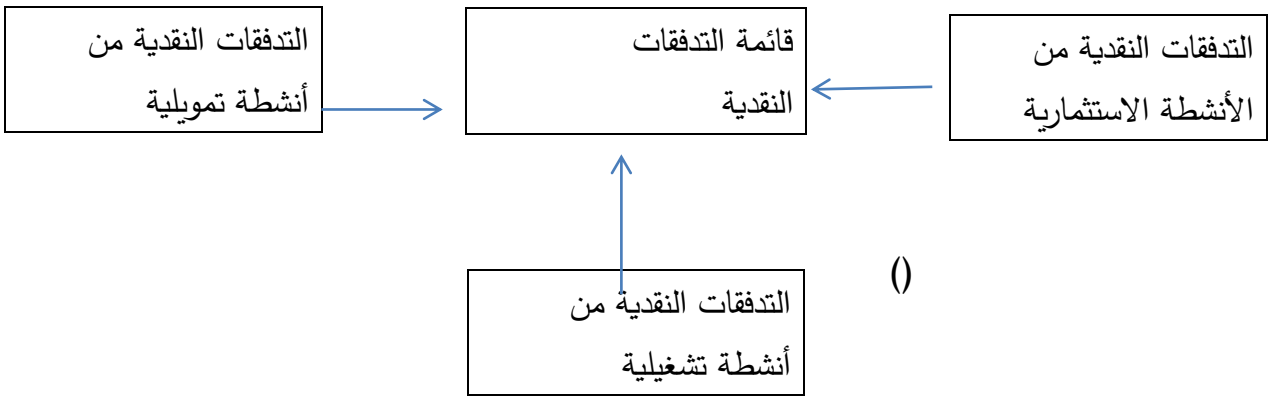

التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة تشغيلية: تتمثل بصفة أساسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والمعاملات والأحداث المحددة لنتيجة العام من ربح أو خسارة، ويمكن أن يشير إلى مؤشرين هامين في تكوين الخزينة وهما: القدرة على التمويل الذاتي والتغير في رأس المال الفاعل ويحسب بالعلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي: النتيجة الصافية +مخصصات الإهتلاك = فوائض التنازل عن الإستثمار

أما الاحتياج في رأس المال العامل فهو يشكل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال ويحسب بالعلاقة التالية:

التغير في احتياج رأس مال العامل= التغير في مستحقات العملاء + التغير في إنتاج المخزون+ التغير في المواد والبضائع – التغير في مستحقات الموردون – التغير في الديون الاجتماعية والجبائية [2]

تدفقات نقدية متأتية في أنشطة التمويلية: استنادا إلى المعيار المحاسبي السابع فإم أنشطة التمويل هي التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المؤسسة, وهي الأنشطة التي تأتي من جراء دخول و تحويل رؤوس الأموال الخاصة والقروض المالية وتوزيع أرباح الأسهم.

[1] عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص20.

[2] – الشلالي عمار، بولعبايز وفاء، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكلة في الاقتصاد، مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد5، العدد2، التنمية والقانون، جوان 2019 ، ص181.

تدفقات نقدية متأتية من النشاط الاستثماري: استنادا للمعيار السابع فإن أنشطة الاستثمار هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأمد والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية, تدفق خزينة الاستثمار تتمثل في الفرق بين حيازة الاستثمارات و التنازل عنها.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

الفرع الأول: التقييم بواسطة النسب المالية

إن تحليل النسب المالية يعتبر من أهم أساليب التحليل المالي رغم بعض محددات استخدامه الأكثر شيوعا في عالم الأعمال, وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية و السيولة و الكفاءة في إدارة الأصول والخصوم, وقد تزايدت أهمية النسب المالية بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة للتحليل المالي في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات.[1]

النسب المالية موجودة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 08: التقييم بواسطة النسب المالية

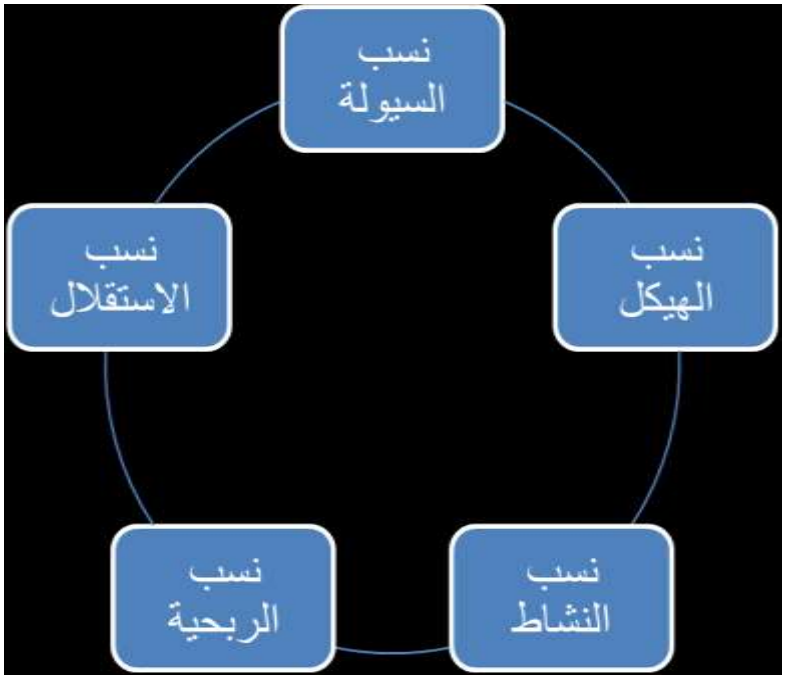

[1] علاق وليد، تحليل المؤشرات المالية كتقنية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015، ص50.

1- **نسب الهيكل:** نسب التمويل الدائم ,الخاص, نسب الاستقلالية المالية ,نسب قابلية السداد

***نسبة التمويل الدائم:**

نسبة التمويل الدائم: الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الدائم>1:يعني ان الموارد الثابتة مولت كل استخداماتها وبقي فائض في استعمال في تمويل الأصول المتداولة و هو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي[1].

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي

هناك 03 توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، تتمثل في:

رأس المال العامل، احتياج رأس المال، الخزينة.

*** رأس المال العامل FRNG:** هو فائض الاموال الدائمة على الأصول الثابتة، يمكن حسابه بطريقتين:

من أعلى الميزانية = رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتةFRNG >0

من أسفل الميزانية = رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الاجلFRNG >0 [2]

*** احتياجات رأس المال العاملBFR:** يمثل الاحتياج في رأس المال العامل، إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة من خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق ين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.

الاحتياج رأس المالBFR = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال [3].

- **الحزينة: يمكن تعريفها على أنها مجموعة اموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال ويمكن حسابها كما يلي:**

الخزينة = TN رأس المال العامل FRNG – احتياج رأس المال العامل

[1] جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2018/2017، ص25–26.

[2] بلعالم عائشة، مرجع سابق، ص18.

[3] حطاب دلال، زعيبط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013– 2014) ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، مجلد4 ، العدد1 ، 2018، ص201.

الفصل الثاني

دراسة حالة بوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

تمهيد

بعد أن تم التطرق في الجزء الأول لأهم الأسس والمقومات النظرية لموضوع الدراسة، وبغرض الاجابة عن الاشكالية المطروحة في البحث سنتطرق في هذا الفصل لتطبيق منهجية الدراسة الميدانية من خلال مقابلة مع مدقق الحسابات للمؤسسة، وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسة نظرا لطبيعة الاشكالية المطروحة وبغية الوصول الى نتائج أكثر دقة ووضوح.

سنتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة مطاحن الحضنة لولاية المسيلة

المبحث الثاني: آليات عمل التدقيق الداخلي ودوره في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة مطاحن الحضنة لولاية المسيلة.

المطلب الأول: تقديم عام حول مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

1- نبذة تاريخية عن قطاع مطاحن الحضنة بالمسيلة:

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 و بالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن، غر أن دورها أنا ذاك كان مقتصرا على صلاحيات الادارة العامة الذي عهدته كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية و وضع وحدات أخرى في بعض المناطق، ففي سنة1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب و مشتقاتها عبر الوطن و تندرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية، و يكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، في تحويل الحبوب(القمح الصلب و اللين) و إنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد، الدقيق، عجائن عذائية والكسكس)

2- تعريف مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 2 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج و المسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982، وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة المسيلة عدت تغيرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة انتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة كطاحن الحضن شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف حيث حولت وحدة الرياض لمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 20 أكتوبر 1997 على مساحة 30755متر مربع منها 12555متر مربع مغطاة.

أسست الشركة التابعة " مطاحن الحضنة في 1997/10/01 (مستخلص محضر مجلس الادارة رقم 06، جلسة يوم 07 /1997/09 تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 1997/10/01 بمبلغ رأس مال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداءا من 1997/10/01 تم رفعه في 1998/04/03 إلى 497.000.000دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000دج).

سنة 2016 اجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الام، واصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري بالحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ماهو إلا وسيلة للاعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الاداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي عرف ببعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه

1. رئيس مدير العام:

مكلف بادارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وله عدة مهام منها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة
- يعتبر الواجهة الاولى للوحدة
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

تنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين:

أولا : قسم التنظيم والتسيير الداخلي –الهيكلي – للوحدة:

1- الامانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد

2- مصلحة النوعية: مكلف بنوعية الانتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية أو معايير انتاجية.

3- المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

4- المستشار القانوني: يقوم باستشاراته المدير العام وبمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة لتفادي الوقوع في الخطأ.

5- مكتب مساعد الأمن والوقاية: مهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق والسرقة.

ثانيا: قسم الاشراف على العمل والتسيير الاداري والمالي والمبيعات:

ينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية وهي:

1- **مديرية الاستغلال:** تنقسم بدورها إلى أربع مصالح:

1-1- **مصلحة التموين:** من مهامها شراء الحبوب والمواد الاولية التي تدخل في عمليات الانتاج وتزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والانتاج

1-2- مصلحة الانتاج: مهمتها خاصة بالعملية الانتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الانتاجية تنقسم إلى مصنعين:

أ- **مصنع التحويل رقم 01:** يضم آلات القمح الصلب إلى سميد بطاقة انتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24ساعة

ب- **مصنع التحويل رقم 2:** يضم آلات القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة انتاجية 1500قنطار من القمح الصلب 1500قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة

1-3- مصلحة الصيانة: مهمتها اصلاح العطب الخاص بآلات الانتاج وتشغيل هذه الاجهزة 24سا/24سا.

1-4- مصلحة تسيير المخزونات: دورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية.

2- مديرية التسويق: تشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة- بوسعادة- عين الملح).

3- مديرية الادارة والمالية: تنقسم إلى ثلاثة مصالح:

3-1- مصلحة المحاسبة والمالية: تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات تتفرع إلى:

- فرع المالية والصندوق
- فرع المحاسبة العامة
- فرع محاسبة المبيعات
- فرع المحاسبات

3-2- مصلحة الموارد البشرية

تهتم بالشؤون الادارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية وكيفية تماشي مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك بإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع إلى:

- فرع تسيير المستخدمين
- فرع الخدمات الاجتماعية

3-3- مصلحة الوسائل العامة:

من مهامها:

- متابعة جميع الاشغال والترميمات التابعة للوحدة
- المتابعة الميدانية للاستثمارات
- مكتب الاعلام الالي.

الشكل رقم 09: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة

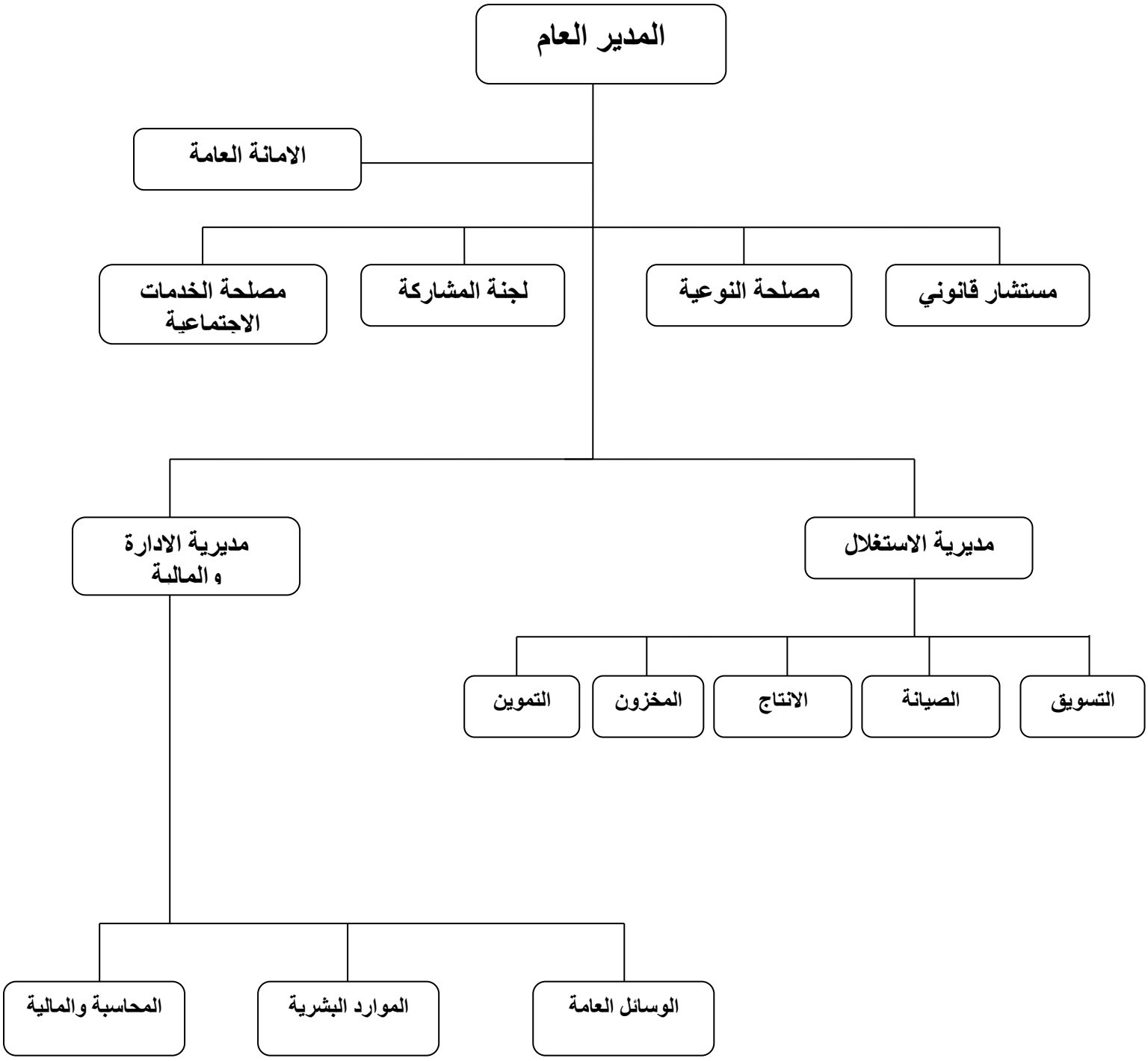

المصدر: مديرية الادارة والمالية بمطاحن الحضنة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وأفاقها المستقبلية

تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فان مؤسسة مطاحن الحضنة تسعى الى تحقيق اهداف وافاق مستقبلية أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية؛
- زيادة الانتاجية عن طريق الاستعمال الامثل لوسائل الانتاج؛
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية؛
- التسيير الاحسن للموارد البشرية للمؤسسة؛
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة؛
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الانتاج وتسويقه؛
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الانتاج، التوزيع، الاتصال..الخ؛
- الحصول على أفضل النقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المبحث الثاني: آليات عمل التدقيق الداخلي ودوره في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة

من أجل معرفة آليات عمل التدقيق الداخلي ودوره في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة، تم إجراء مقابلة مع موظفي الإدارة والمالية بالمؤسسة، ومع مدقق الحسابات بالإدارة المعنية، بغية الوصول إلى نتائج من شأنها أن تساهم في الإجابة على اشكالية الدراسة، ولهذا حاولنا التعرف على النقاط السابقة من خلال هذا المبحث، فتم بداية التطرق إلى محتويات المقابلة مع المدقق، ثم تم التطرق في المطلب الثاني لمثال تطبيقي لكيفية اجراء تقييم الأداء المالي بالمؤسسة، ومن ثم حاولنا معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: محتوى المقابلة مع مدقق الحسابات بالمؤسسة

1 – كيف يتم اعداد المخطط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي؟

كما هو موضح في الجدول أدناه كيفية وضع أهداف المهمة عن طريق الرقابة الداخلية للمؤسسة من أجل تحسين وتقييم مهام التدقيق والنموذج الموضح لعمليات التدقيق موضح كالآتي:

الجدول رقم 05: المخطط السنوي لعملية التدقيق الداخلي

رسالة المهمة في	/DG/DA/20…			
موقع التدقيق	.....			
اليوم الافتتاحي …/…/20..		اجماع اليوم الختامي		
التاريخ	الأهداف المهمة	اسم ولقب المدقق	اسم ولقب المسؤول عن القسم	وظيفة القسم
إلى ../../20.. اعتبارا من ../../20..	التحقق من تقييم الاجراء			مسؤول تنفيذي أو غيرها من الظائف
../../20..	من المدقق	ملاحظـــات		

المصدر : المقابلة مع مدقق الحسابات بالمؤسسة

وتمر عملية التدقيق عبر المراحل التالية :

- الادارة العامة للشركة التابعة
- الادارة العامة لمجموعة (أي مجموعة)
- التحقق من الاجراءات وتقييمها
- وضع أهداف المهمة أولا والتعرف على أهداف الرقابة الداخلية للمؤسسة
- وضع كل هدف على حدة مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والعلامات التي تستخرج من كل هدف واذا لم يكن هناك ملاحظات أو علامات نضع توصيات بأنه لا يوجد علامات
- كتابة ملخص جزئي عن كل هدف من أهداف المهمة
- كتابة ملخص عام حول الأهداف ككل من أجل معرفة سير مهمة التدقيق الداخلي

2- ماهي خطوات سير مهمة التدقيق الداخلي؟

- قبول المهمة والتخطيط لعملية التدقيق
- قبل أن يقوم المدقق بالتخطيط لعملية التدقيق لابد أن تكون لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول المهمة ليتحقق هذا الشرط لابد أن تتوفر العناصر التالية:
- معرفة المهمة قبل وقت كاف وأهدافها
- اتاحة الفرصة لتفادي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والاستقامة
- عليه أن يقوم بعملية الفحص بدقة سمعة العميل المتوقع، وللقيام بالمراجعة أو التدقيق المستمر لابد أنه مضطر إلى مسك ملفين أساسيين هما: الملف الدائم، الملف السنوي وعليه يمكن القول أن رسالة (مهمة) التدقيق الداخلي تحدد تحسين وقيمة المؤسسة من خلال :
  - تقديم النصائح ووجهات النظر القائمة على أساس تفادي المخاطر وأصحاب المصالح
  - وضع برنامج عمل لمهمة التدقيق الداخلي: يتم التدقيق والاشراف على أداء مهمة التدقيق الداخلي
  - تنفيذ اختبارات الرقابة الأساسية للعمليات
  - تنفيذ اجراءات المراجعة أي عند وجود أخطاء عن طريق أدلة اثبات بحيث تخرج على شكل ملاحظات أو علامات وبعدها في شكل توصيات وكيفية تطبيق هذه التوصيات (مراجعة دورية)
  - استعمال عملية المراجعة أي أن مهمة التدقيق تكتمل عند استكمال مهمة الرقابة الداخلية.

3- ماهي عوامل نجاح مهمة التدقيق؟

وترتكز على أعمال نهاية المهمة وتقرير المدقق لإنجاح عملية التدقيق لابد من وضع عوامل يجب على المدقق القيام بها وهذا من خلال:

- قراءة مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات والقوانين المنظمة للعمل.
- قراءة الهيكل التنظيمي والتقارير المعدة عن الوحدة محل التدقيق.
- قراءة الأدلة والاجراءات المنظمة لعمل الوحدة.
- اعداد قائمة بالأسئلة من أجل تغطية أهداف المهمة أو النقاط التي تحتاج المزيد من الايضاح.

4- ماهي أهمية التدقيق الداخلي في تقييم وفاعلية الاداء؟

قبل التطرق إلى ذكر الأهمية لمهنة التدقيق الداخلي لابد أن نتناول مستويات التدقيق الداخلي

أولا: مطابقة أي التزام بالمعلومات المحاسبة في الوقت الملائم لعملية التدقيق سواء شهادتي CFA وCIA من حيث :

أ - الفعالية: بمعنى أن يكون لديه دليل يثبت قدرته لأن يكون مناسبا لتنظيم سير عملية التدقيق، أي شهادات تثبت أن لديه الخبرة من أجل عمل مهمة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى مهارات شخصية ووظيفة مهام القيادة.

ب - النجاعة: بمعنى فاعلية استعمال أفضل الوسائل الممكنة في أسرع الأوقات بأقل التكاليف هي أسلوب عملي هدفه المنفعة.

ثانيا: ذكر أهمية التدقيق في تقيم وفاعلية الأداء :

- العمل على حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال حيث يعتبر التدقيق الداخلي له دور هاما ورئيسيا في المؤسسة؛
- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء سواء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على قوائم مالية خالية من الأخطاء لتحسين أداء وسير المؤسسة؛
- التحقق من نظام الرقابة الداخلية ودقة المعلومات المالية المحاسبية؛
- العمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة.

5- كيف يساهم التدقيق الداخلي في تغيير الصورة النمطية له كتحديد الاخطاء؟

بمعنى هنا أن التدقيق الداخلي باعتبار أن له دور أساسي في مهمة التدقيق، بمعنى أنه المدقق يحمي المؤسسة من التلاعب بالأصول وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية وموثوقة تحمل طابع رقابي بالإضافة أن التدقيق الداخلي أصبح الوظيفة الاساسية والفعالة لتحقيق الرقابة الفعالة أي بفحص وتقييم الأنشطة والعمليات المتعلقة بتقييم التوصيات التي يمكن أن تحسن من هاته الأنشطة وتزيد من فعالياتها.

6- ما مهام المدقق الداخلي باعتباره وظيفة اساسية في المؤسسة؟

- مراقبة الحسابات ووضع الخطط المالية السنوية للمؤسسة؛
- تحليل وتقييم القوائم المالية؛
- مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها؛
- تقييم أداء المؤسسة وعملياتها؛
- الحفاظ على سير المعلومات الادارية وامتيازها بالسرية التامة بحيث تعتبر هذه الأخيرة مبدأ أساسي للتدقيق الداخلي.

7- **فيما تتمثل اجراءات التدقيق الداخلي؟**

- طريقة عمل المدقق الداخلي: باعتبار المدقق الداخلي عنصر هام في المؤسسة الاقتصادية فهو الذي يقوم بتدقيق ومراجعة كل محتوياتها وتصحيح الأخطاء إن وجدت

- ميثاق التدقيق الداخلي: يعتبر ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي الثقافة التي تحكم مهنة التدقيق الداخلي باعتبار أن مهمة التدقيق الداخلي تقوم أساسا على الثقة في تأثيرها ويشمل عنصرين:
  - المبادئ وثيقة الصلة بمهمة التدقيق الداخلي؛
  - قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير من طرف المدققين الداخليين ومراعاتها.

8- من أجل الحصول على تقارير سليمة وصحيحة وتعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة لابد من المدقق أن يتحرى بالدقة للحصول على أدلة وقرائن الاثبات، ماهي هذه القرائن وكيفية الوصول إليها والحصول عليها؟

- أدلة وقرائن الاثبات:

هي عبارة عن مجموعة من المعلومات والبيانات التي يسهل التحقق منها، وتتعلق بعمليات معينة تحت الفحص بحيث للأدلة أنواع نذكر منها:

1- الوجود الفعلي

2- المستندات المؤيدة لمختلف العمليات

3- الاقرارات خارج المؤسسة

4- الاقرارات داخل المؤسسة

5- نظام رقابة سليم وفعال

6- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية

- وسائل الحصول عليها:

- الجرد الفعلي : يعتبر الجرد الفعلي من أهم الوسائل للحصول على أدلة الاثبات فإجراء الجرد يمكن إعفاء دليل مادي على الوجود الفعلي للاستثمارات من خلال عملية الجرد؛
- المراجعة الحسابية : التحقق من صحة العمليات الحسابية التي يقوم بها المحاسب وتحتوي على مستندات ودفاتر محاسبية؛
- المراجعة المستندية : الاعتماد على وثائق من خلال الاعتماد على السجل المحاسبي للعمليات والمستندات؛
- مراجعة قياسية : يقيس هنا المدقق الرسم على القيمة المضافة الناتج عن رقم الأعمال في وقت قياسي؛
- المصداقية : هي اعترافات وشهادات من طرف المدنين والدائنين بصحة الرصد أو عدم صحته يتم اعدادها من طرف المؤسسة بطلب من المدقق على أن يكون الرد موجه له مباشرة؛
- استفسارات : يكون الاستفسار شفهيا، كتابيا، أو تحريريا كحالات تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- مقاربات : مطابقة التسجيلات المحاسبية يومية البنك في المؤسسة كما تم فعلا؛
- ملاحظات : يقوم المدقق بالتأكد من أن العمل المحاسبي طبق وفق الخطة المرسومة، وتسجيل أي تحفظات على التطبيق العملي للمؤسسة وتسجيل الانحرافات التي وقعت ضمن التطبيق العملي لها.

9- اذكر درجة الاستقلالية الممنوحة للمدقق الداخلي و ما أهميتها في ضبط الأدلة؟

- للمدقق استقلالية تامة تمكنه من الانجاز بموضوعية، وللإدارة العليا التحقق من الدور الداعم لاستقلالية التدقيق الداخلي من خلال الهيكل التنظيمي له.
- لابد للمدقق أن لا يكون له مصالح مادية وأن يكون المدقق مستقل ذهنيا وذاتيا.
- كما تعتبر الاستقلالية من أولويات المدقق الداخلي بحيث أن المدقق له الحق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب البيانات من المنشأة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها وحقه في ابراء الرأي المعارض في تقريره.

10- فيما تتمثل الجوانب الايجابية التي تساعد في تحسين جودة التدقيق الداخلي لمعدي القوائم المالية؟

- اظهار النزاهة هي الأولى في الجوانب الايجابية التي تساعد في تحقيق وتحسين جودة التدقيق الداخلي لمعدي القوائم المالية؛
- أن يكون متوافقا مع استراتيجيات وأهداف المؤسسة، يمكن أن نقول بأن المدقق الداخلي لابد من أن يتبع قواعد وقوانين المحاسبة العامة من أجل تحسين الأداء المالي للمؤسسة مع تحقيق أهدافها؛
- تطوير خطة تدقيق مبنية على أساس المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار اطار المخاطر الذي تبنيه المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار وسائل واجراءات لتصحيح هاته المخاطر؛
- تعزيز وتحسين أداء المؤسسة وهو الأهم، يجب على المدقق الداخلي أن يتميز بمجموعة من التقارير التي يقدمها التدقيق الداخلي اتجاه الأداء المالي التي تقوم به المنشأة مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات والنسب المالية لتحديد قوائم مالية للمؤسسة.

11- ذكر أهم التزامات وحقوق المدقق الداخلي في تدقيق الكشوف المالية؟

- **التزامات المدقق:**

- الاشراف المباشر والمستمر لعملية تنفيذ مهام التدقيق الداخلي؛
- التحقق من قيام الأصول والخصوم في الميزانية؛
- إعداد أوراق العمل؛
- التأكيد من تنفيذ كافة أعمال التدقيق وفقا لمتطلبات برنامج التدقيق؛
- اعفاء المدقق تقريره على الجمعية العامة.

- **حقوق المدقق:**

- الاطلاع على حسابات الشركة وفحصها؛
- الحق في الاستفسار عن جميع الحسابات والسؤال عن كافة البيانات والإيضاحات سواء من عند المدير أو غيره؛
- الحق في جرد الخزائن المختلفة؛
- الحق في تدقيق باقي أصول المؤسسة وكذا التحقق من التزاماتها؛
- الحق في دعوة الجمعية العامة للانعقاد معه عند الحاجة؛

- الحق في الحصول على أتعابه.

12- ماهي صفات المدقق الداخلي؟

- أن يكون عمل المدقق مستقل وموضوعي بما فيه الكفاية؛
- عدم التعارض في المصالح بين العلاقات المهنية أو الشخصية أو مصلحة أخرى؛
- أن يكون بعيد عن التأثير غير المبرر الذي يقيد أو يعدل نطاق أو اجراء أعمال التدقيق.

15- ما **العلاقة بين التدقيق الداخلي وتقييم الأداء:**

هناك علاقة ترابطية، أي أن التدقيق الداخلي يقوم بمراجعة القوائم المالية على أساس أن نظام الرقابة الداخلية يتم وفقا لبرنامج التدقيق الذي وضع مسبقا من قبل المدقق، وذلك لغرض تمكين رأيه حول البيانات المالية المعدة من قبل المؤسسات وفق للسياسات المحاسبية المحددة المتعارف عليها، ويمكن تدقيق القوائم المالية على الأساس النقدي أو أي أساس آخر.

فلتحسين الأداء المالي لابد من التدقيق في القوائم المالية وفحصها من وجود أخطاء في الكشوف المالية لهذا العلاقة علاقة ترابط.

المطلب الثاني: مثال تطبيقي لتقييم الأداء المالي بالمؤسسة

من خلال زيارتنا للمؤسسة الاقتصادية مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة الشركة الفرعية لطحن الحبوب –قسنطينة– قدمت لنا ميزانية وحساب النتائج متعلق بالسنتين 2020/2019 وكانت كالتالي:

الجدول رقم 06: حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2020

CIC HODNA M28

طبع في:13:52 06/06/2022
السنة المالية:01/01/20 الى 31/12/20

حساب النتائج / طبيعة -وثيقة موقفة

2019	2020	علامة	
2 952 703 193,07	3 253 289 448,16		المبيعات و المنتوجات الملحقة
9 773 321,25	5 798 372,58		Ventes de marchandises
2 917 287 339,82	3 224 482 751,59		Ventes Produits Finis
22 231 500,00	21 285 800,00		Ventes Produits Intra-Groupe
2 902 215,20	1 057 524,79		Prestation de Services
508 816,80	664 999,20		Autres Ventes
2 361 185,65	-9 908 255,68		تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
1 211 731,45			إعانات الإستغلال
57 105 832,30	92 549 338,70		Cession Inter Unités
3 013 381 942,47	**3 335 930 531,18**		**1- إنتاج السنة المالية**
-2 367 399 404,56	-2 590 916 654,95		المشتريات المستهلكة
-26 089 764,66	-69 326 448,73		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-2 393 489 169,22	**-2 660 243 103,68**		**2- استهلاك السنة المالية**
619 892 773,25	**675 687 427,50**		**3- القيمة المضافة للإستغلال(2+1)**
-207 951 255,16	-250 455 228,55		أعباء المستخدمين
-8 873 433,21	-5 532 370,54		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
403 068 084,88	**419 699 828,41**		**4- اجمالي فائض الاستغلال**
9 786 000,96	4 239 010,84		المنتوجات العملياتية الأخرى
-41 794,88	-529 000,31		الأعباء العملياتية الأخرى
-54 702 997,39	-69 910 219,27		المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
-12 862 996,61	-5 718 102,01		Dotations aux Provisions
12 849 400,87	10 372 176,96		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
358 095 697,83	**358 153 694,62**		**5- النتيجة العملياتية**
1 013 339,48	344 937,25		المنتوجات المالية
			الأعباء المالية
1 015 339,48	**344 937,25**		**6- النتيجة المالية**
359 111 037,31	**358 498 631,87**		**7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)**
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-1 791 027,42	-2 297 188,74		الضرائب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية
3 037 032 683,78	**3 350 886 656,23**		**مجموع منتجات الأنشطة العادية**
-2 679 712 673,89	**-2 994 685 213,10**		**مجموع أعباء الأنشطة العادية**
357 320 009,89	**356 201 443,13**		**8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية**
			العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها
			9- النتيجة غير العادية
357 320 009,89	**356 201 443,13**		**10- النتيجة الصافية للسنة المالية**

الجدول رقم 07: الميزانية الختامية –أصول لسنة 2020

طبع في:09/06/2022 13:51
السنة المالية:01/01/20 الى 31/12/20

CIC HODNA M28

ميزانية - الأصول -وثيقة موقتة

2019	2020			علامة	أصول
صافي	صافي	اهتلاك، مؤونات و خسائر القيم	خام المالية العام		
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
	52 000,00	123 653,49	175 653,49		تثبيتات معنوية
1 780 907 419,98	1 755 888 543,11	1 900 856 098,97	3 656 744 642,08		تثبيتات عينية
255 898 153,36	255 898 153,36		255 898 1 ·,36		أرض
841 119 239,70	826 800 159,94	636 108 757,57	1 462 908 917,51		مبان
132 603 618,80	132 603 618,80		132 603 618,80		Groupe D'actif Destinés à La Cession
551 286 408,12	540 586 611,01	1 264 747 341,80	1 805 333 952,41		تثبيتات عينية أخرى
53 450 738,43					تثبيتات يجري إنجازها
					تثبيتات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
18 800,00	18 800,00		18 800,00		قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
14 823 434,75	16 094 490,24		16 094 490,24		ضرائب مؤجلة على الأصل
1 849 200 393,16	**1 772 053 833,35**	3 900 979 782,46	3 673 033 5**5,81**		**مجموع الأصل غير الجاري**
					أصول جارية
314 532 407,66	139 441 820,68	2 674 952,89	142 116 773,57		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
193 194 375,00	20 831 159,22		20 831 159,22		Stocks matières premières et fournitures
23 989 418,74	13 289 038,29		13 289 038,29		Produits finis et encours
97 348 613,92	105 321 623,17	2 674 952,89	107 996 576,06		Autres stocks
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
24 210 505,04	66 518 895,67	325 826 369,37	392 345 265,04		الزبائن
					Groupes et Associés
20 046,33	506 527,63		506 527,63		Impôts et assimilés
25 039 534,23	15 514 494,95	500 306,09	16 014 801,04		المدينون الآخرون
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
758 285 166,85	1 108 406 978,54		1 108 406 978,54		الخزينة
1 122 087 660,11	**1 330 388 717,47**	329 001 628,35	**1 659 390 345,82**		**مجموع الأصول الجارية**
2 971 288 053,27	**3 102 442 550,82**	2 229 981 380,81	**5 332 423 931,63**		**المجموع العام للأصول**

الجدول رقم 08: الميزانية الختامية –خصوم لسنة 2020

CIC HODNA M28

طبع في:06/06/2022 13:51
السنة المالية:01/01/20 الى 31/12/20

ميزانية - الخصوم -وثيقة مؤقتة

	علامة	2020	2019
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة(1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1		356 201 443,13	357 320 009,89
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية 1			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
المجموع 1		**2 608 105 086,98**	**2 568 010 172,69**
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب - مؤجلة و مرصود لها		15 800 369,46	12 232 125,23
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.p/pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
مجموع الخصوم غير الجارية 2		**90 446 372,19**	**81 160 025,95**
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
ضرائب		366 892,00	332 543,00
ديون أخرى		329 590 280,81	305 547 241,15
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3		**403 891 091,65**	**322 117 854,63**
مجموع عام للخصوم		**3 102 442 550,82**	**2 971 288 053,27**

يستعمل فقط للمرحلين في الحالات المالية -1

الجدول رقم 09: الميزانية المالية لسنة 2020

الأصول	2020			2019
	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات وخسائر القيمة	القيمة المضافة	القيمة الصناعية
الأصول غير الجارية				
تثبيتات معنوية	175653.49	123653.49	5200000	-
تثبيتات عينية	3656744642.08	190856098.97	1755888543.11	255898153.36
تثبيتات مالية	16113290.24	—	10965129.24	1593302239.8
مجموع الأصول الجارية	3673033585.81	1900979752.46	1772053833.35	1849200393.16
أصول جارية				
-مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	142116773.57	2674952.89	139441820.68	314523407.66
-مواد أولية ولوازم	20831159.22	2674952.89	20831159.21	193194375
مخزونات أخرى	107996576.06	2674952.89	105321623.17	97348613.92
stocks Artres	107996576.06	2674952.89	105321623.17	97348613.92
زبائن	392345265.04	3255826369.37	66518494.95	24210505.04
ضرائب مماثلة	506527.63	----	506527.63	20046.33
حساب جاري	---	—	—	—
Prodintsfimis et encours	13289038.29		13289038.29	23989418.74
مدينون آخرون				25039534.23
خزينة	16614801.04	500306.09	15511494.95	758285166.8

	1108406978.51	----	1108406978.54	
مجموع الأصول الجارية	1659390345.82	329001628.35	1330388717.47	1122087660.11
المجموع العام للأصول	5332423931.63	222981380.81	3102442550.82	297128803.27

إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2020/2019 جانب الأصول

جانب الخصوم

الخصوم	2020	2019
رؤوس اموال خاصة		
نتيجة صافية		
المجمع 01	35621443.13	357320009.89
Liaionsinter_umtes	2251903643.85	2210690162.80
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	2608105068.98	2568010172.69
الخصوم الغير جارية		
ضرائب	15800369.46	12232125.23
منتوجات ومؤونات ثابتة مسبقا	74646002.73	68927900.72
اعباء معاينة مسبقا		
Prav. pensomsetobligsimlaring		
مجموع الخصوم غير الجارية	90446372.19	81160025.95
الخصوم الجارية		
موردون والحسابات الملحقة	73933918.84	16238070.48
ضرائب	366892	332543
ديون أخرى	329580280.81	3055477241.15
مجموع الخصوم الجارية	403891091.65	322117854.63
المجموع العام للخصوم	3102442550.82	2971288053.27

تثبيتات عينية = تثبيتات عينية اخرى + أراضي + بناءات + تثبيتات عينية اخرى

+ 25898253.36 + 1462968917.52 + 1805333952.41

1805333952.41

= 3656744642.08

تثبيتات مالية = تثبيت مالية + قروض وأموال غير جارية + الضرائب والرسوم المختلفة

16094940.24 + 1880000 +16363.611 =1611329.24

الجدول رقم 10: الميزانية الوظيفية المختصرة 2019

لأصول	المبالغ	لأصول	المبالغ
استخدامات ثابتة	1849200393.16	موارد ثابتة موارد خاصة ديون مالية	2649170198.64 - -
أصول متداولة للاستغلال خارج الاستغلال الخزينة	1122087660.11 339793028.19 24009465.07 718285166.85	خصوم متداولة للاستغلال خارج الاستغلال الخزينة	322117854.83 16938070.48 305879784.15 ----
مجموع الأصول	2971288053.27	مجموع الخصوم	2971288053.27

FRNG = رأس المال العامل الصافي الإجمالي

ط1

من أعلى الميزانية

الموارد الثابتة _ الاستخدامات الثابتة

2649170198.64 _ 1849200393.16

FRNG = 79996980548

ط2

من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة _ الخصوم المتداولة

1122087660.11 _ 322117854.63

FRNG = 79996980548

BFR = احتياجات رأس المال

ط1

الأصول المتداولة خارج الخزينة _ الخصوم المتداولة خارج الخزينة

= (0 _ 322117854.63)_(7582285166.85 _ 1122087660.11)

363802493.26 _ 322117854.63

BFR = 41684638.36

18:33

ط 2

BFR = الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال _ الخصوم المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال

(339793028.19 + 24009465.07) _ (16238070.48 + 355879784)

BFR = 41684638.36

TN

ط1

TN = خزينة الأصول _ خزينة الخصوم

= 758285166.85 _ 0

758285166.85=TN

TN = FRNG _ BFR

= 79996980548 _ 41684638.63

TN =758285166.85

بما أن0〈 FRNG أي موجب يعني قاعدة التوازن المالي محققة أي أن المؤسسة مولت كل مواردها لتغطية استخداماتها وهذا يعني أن المؤسسة في حالة جيدة.

BFR = موجب يعني المؤسسة بحاجة مبلغ 41684638.63 DA رأس مال عامل

TN = موجب يعني تدل على أن المؤسسة توفر موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها وهذه الحالة تعبرعن حالة التوازن الجيد للمؤسسة.

الجدول رقم 11: الميزانية الوظيفية لسنة 2020

لأصول	المبالغ	لأصول	المبالغ
استخدامات ثابتة	367330335885.81	موارد ثابتة	4928532840.63
		موارد خاصة	
	165939034.82	ديونمالية	
	67390457.93	خصوم متداولة	403891091.19
أصول متداولة	483052909.35	للاستغلال	73933918.84.84
للاستغلال	1108406978.54	خارج الاستغلال	329957172.81
خارج		الخزينة	----
الاستغلال			

الخزينة			
مجموع الأصول	5332423931.63	مجموع الخصوم	5332423931.63

حساب FRNG

من أعلى الميزانية

ط1 FRNG = موارد الثابتة – استخدامات ثابتة

= 367330335885.81 – 4928532840.63

= 12554992548.82

ط2

من أسفل الميزانية

FRNG = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

= 403891091.19 -165939034.82

=12554992548.82

حساب BFR احتياج رأس المال العامل

أصول متداولة خارج الخزينة – الخصوم المتداولة خارج الحزينة

(0-403891091.65)-(01108406978.54-1659390345.82)

= 14792275

ط2

BFR = أصول متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال – خصوم متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال

(73933918.84.84 + 403891091.19) – (483052909.35 + 67390457.93)

= 403891091.84 – 550983367.28

= 147092275

حساب TN

ط1

خزينة الأصول – خزينة الخصوم

= 0 -1108406978.54

ط2

TNFRNG= – BFR

= 147092275 – 12554992548.82

بما أن FRNG موجب حسب قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن المؤسسة مولت مواردها لتغطية استخداماتها وجزء من الأصول المتداولة وه>ا مبدئيا يعني أمان للمؤسسة.

BFR = المؤسسة بحاجة لرأس مال عامل بقيمة 147092275.4

TN بما أن الخزينة موجبة تدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات مالية نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها للغير وهذا الحالة تعبر عن حالة توازن في المؤسسة.

- **تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية للسنوات 2019/ 2020**

سنة 2019

أ- نسبة التداول (السيولة):

للسيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

32117854.63 /112208660.11

%3.4 =

0.034 =

نسبة السيولة المختصرة = قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

3216025495 /24210505.04 + 758285166.85 =

36.9 =

ب- نسبة النشاط:

نسبة دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

1122087660.11 / 2952703193.07 =

0.026

نسبة دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

1849200393.16 / 2952703193.07 =

0.016 =

دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / اجمالي الأصول

2971288053.27 / 2952703193.07 =

0.09 =

19:08

ج- نسبة المردودية:

مردودية اقتصادية = فائض اجمالي الاستغلال/ الأصول المتداولة

1122087660.11 / 403068084.88 =

0.35 =

نسبة المردودية المالية = نتيجة الصافية / الاموال الخاصة

= 2568010172.69 / 357320009.89

= 0.14

د- نسبة الهيكلة:

أولا: الأصول

نسبة هيكلة الأصول الثابتة= مجموع الأصول الثابتة / مجموع الأصول

= 1849200393.16 / 2971288053.27

= 0.62

نسبة هيكلة الأصول المتداولة = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول

1122087660.11 / 2971288053.27

= 0.37

ثانيا: الخصوم

هيكلة الأموال الدائمة = أموال خاصة + ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

= 2568010172.69 + 81160025.95 / 2971288053.27

= 2649170198.64 / 2971128805317

= 0.89

هيكلة ديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

= 81160025.95 / 2971288053.27

= 0.027

هيكلة ديون قصيرة الاجل = ديون قصيرة الاجل/ مجموع الخصوم

322117854.63 / 2971288053.27

= 0.10

- **تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية لسنة 2020**

1 نسبة التداول:

1-1 نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة

= 1659390345.82 / 3102442550.82

=0.53

1-2 نسبة السيولة المختصرة = قيم محققة + قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل

= 1108406978.54 + 392345265.04

= 1.2

2-نسبة النشاط:

نسبة دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الاصول المتداولة

= 1659390345182 / 3253289448.16

= 1.9

نسبة دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات/ الأصول الثابتة

= 3673033585.81 / 3253289448.16

= 0.88

دوران مجموع الاصول = صافي المبيعات / اجمالي الأصول

= 5332423931.63 / 3253289448.16

= 0.61

3-نسبة المردودية:

نسبة المردودية الاقتصادية = فائض اجمالي الاستغلال / الاصول المتداولة

= 1659390345.82 /419699828.41

= 0.25

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة

2608105068.98/356210443.13

= 0.13

4- نسبة الهيكلة

للأصول:

1-نسبة هيكلة الأصول الثابتة = مجموع الأصول الثابتة /مجموع الأصول

= 5332423931.63 / 3673033585.81

2-نسبة هيكلة الأصول المتداولة = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول

533242239331.63 / 1659390345.82

هيكلة الأصول الدائمة = أموال خاصة + ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

= 3102442550.82 / 2608105068.98 + 90446372.14

= 0.86

الخصوم

هيكلة ديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

= 3102442550.82 / 90446372.19

= 0.2

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة

هناك علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بحيث يلعب التدقيق الداخلي دوره بتقييم القوائم المالية للمؤسسة وحسن سير أداءها لتحقيق الأهداف المتوقع الوصول اليها. وذلك عن طريق نظام الرقابة بحيث أن هذا الأخير يشمل في الفحص ومراقبة سير وعمل المنشآت ويبحث عن وجود أخطاء أو اختلاس في الأموال، مما يجعل المدقق الداخلي يقوم بفحص هذه القوائم والاطلاع عليها جيدا للتأكد من عدم وجود أي خطأ. يقدمها للمدير العام للمؤسسة وذلك بالقيام بإجراء التدقيق لمعرفة أن المعلومات التصحيحية تم أخذها بعين الاعتبار، ثم يأخذ جميع التوصيات والعلامات والملاحظات لكافة النواحي المالية والمحاسبية والفنية للمؤسسة، ولابد أن تكون هذه المعلومات تتميز بالموثوقية والمصداقية للعمل بها، حيث لمقارنتها مما يتوصل المدقق الداخلي اليه من سجلات وأشخاص مناسبين لأداء واجبه دون القيود في تحسين القوائم المالية خاصة في المنشآت.

كلما كان التدقيق في المؤسسة قل الخطر بالتلاعب في أصول المنشأة وعدم التلاعب بممتلكات الدولة بحيث:

- يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من حسن سير المؤسسة وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها؛
- يتعهد المدقق الداخلي في تقريره بتقديم معلومات مالية صحيحة وخالية من التحيز من أجل ثقة مستخدم القوائم المالية؛
- يقوم المدقق الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية القوائم المالية الخاصة بالأداء المالي للمؤسسة وجودة خدماته بتحسين القوائم المالية؛
- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة، أي أن المدقق يتميز بالاستقلالية اضافة إلى تحسين عمليات المؤسسة من خلال عمليات فحص صحة القوائم المالية عن طريق نظام الرقابة المعمول بيه في المؤسسة الاقتصادية، فالمدقق الداخلي عليه أن يتصف بالنزاهة والاستقلالية والموضوعية للقيام بواجباته بمستوى مرتفع من الكفاءة المهنية باعتباره يتميز بالمهارة والخبرة وأن يزاول نشاطه في حالة الأخطاء والغش والتصرفات الغير قانونية التي يمكن أن تحدث.

– تعتمد عملية التدقيق على قدرة المدقق على إجراء فحص واسع وشامل للكشوف المالية وحسابات المؤسسة من أجل تقييمها ومراقبته لمنع التلاعب والاحتيال في ممتلكات المؤسسة وذلك عن طريق جمع الأدلة (قرائن الاثبات) التدقيق وملاءمتها من أجل اعداد قوائم مالية ذات جودة وخالية من الأخطاء بحيث هناك عوامل مؤثرة بجودة تقييم ومراقبة التدقيق الداخلي في المنشآت تتمثل في:

- الاستقلالية؛
- التفاعل بين المدقق الداخلي ولجنة التدقيق؛
- تعدد لجنة اجتماعات التدقيق الداخلي؛
- اعداد قوائم الفحص التفقدية.
- تعتبر عملية التقييم بالنسبة للمؤسسة محاولة جيدة من قبل المدقق لاكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط

الضعف ومحاولة معالجتها مما تساعد عملية التقييم في تحديد وقياس وإعداد القوائم المالية وتقوم بفحص وتحليل الأنظمة المستخدمة (نظام الرقابة الداخلية) وتقييم مدى كفاءة مهنة المدقق وفعاليته في مساعدة الادارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها المالية والإدارية لخدمة المؤسسة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

يرجع احتمال الخطأ للمدقق سواء كان بقصد أو عن غير قصد، وهو ما يعكس خطر الرقابة على مصداقية القوائم المالية وعلى ذلك فإن العمل على مواجهة الخطر يتطلب من المدقق العمل على التحسين المستمر للأداء المهني لفريق التدقيق المعاون له، حيث يتم تأسيس معايير صحة القوائم المالية التي تتضمن إجراءات وسياسات لتحقيق جودة العمل ومتابعة نتائج عمل التدقيق للتأكد من أنه تم التوجه والإشراف عليها وأنه تم بطريقة تتوفر تأكيد معقول بأن العمل قد تم أدائه بشكل يتميز بالكفاءة والفعالية فالعلاقة، مترابطة بين ما يسمى التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة وذلك عن طريق النظام الذي تسيير عليه المؤسسة والذي يسمى بنظام الرقابة الداخلية الفعال لتميزه بصفة الفحص والتدقيق في القوائم المالية، مما يميز الأداء بمؤشرات على القوائم المالية ومستخدميها وحسن استخدامها في المؤسسة، حيث يعتبر التعبير عن القوائم المالية ذو أهمية نسبية تؤثر سلبا أو إيجابا على قرار المؤسسة وتعتمد المؤسسة على حجم الخطأ نتيجة التعبير بالقوائم المالية.

الغرض من إجراءات تنفيذ الرقابة الداخلية هو التأكد بطريقة علمية عملية أن هذه الإجراءات تنفذ فعلا كما هي مطلوبة أو مذكورة في وثيقة التدقيق الداخلي (برنامج) فنظام الرقابة الداخلي للمؤسسة يعتبر هو أساس التدقيق من ناحية الالتزام والاحترام بتنفيذ قواعد وإجراءات مهمة التدقيق، فعلى المدقق إذا أراد الاعتماد على هذه الإجراءات في تحديد طبيعة وتوقيت مختلف العمليات التي تسير في المؤسسة على حساب الأداء المالي لها فهذه الإجراءات في بعض الأحيان تكون ضعيفة وغير معتمد عليها وأن إجراءات تنفيذ الرقابة الداخلية في مجال التدقيق يتطلب جهدا كبيرا لتحسين مؤشرات الأداء المالي والتي تتمثل في:

قائمة المركز المالي، قائمة الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية هذه العناصر تسمى أسس تقييم الأداء وأما المؤشرات تتمثل في رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRNG، احتياج رأس المال العاملBFR ، الخزينةTN، أما عوامل مؤشرات نسبة الهيكلية فهي لا تعد ولا تحصى منها، نسب السيولة ، نسب الربحية ....الخ، تعد هذه العناصر ككل كمكونات للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وكيفية استخدامها بحسن والاعتماد عليها من طرف مصلحة المحاسبة والمالية في مجال المحاسبة وأهم ذلك هو عنصر في مجال التدقيق تدخل ضمن حسابات المدقق الداخلي.

الخـــاتمـــة

الخاتمة:

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة داخل المؤسسة تقوم عليه مجموعة من المعايير، فالمدقق الداخلي يقوم بعمله على أحسن وجه وإيصال تقريره المتضمن لمختلف النصائح والتوجيهات المقدمة إلا أنه يجب أن يتمتع بالاستقلالية ويقوم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم السجلات والبيانات المالية والغير المالية المختلفة، بحيث يحدد دقة المعلومات بالاستعانة بالمحاسبة العامة والتحليلية عن طريق نظام الرقابة الداخلية، فالرقابة الداخلية هي اجراءات تضعها الادارة لضمان دقة وصحة المعلومات المالية وزيادة تعليمات الادارة.

تقييم الأداء من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الادارة المالية في اتخاذ القرارات وخاصة القرارات الخاصة للنشاط التمويلي، ومن الأساليب التي تساعد على تقييم الأداء المالي عن طريق استخدام النسب المالية، فالمدقق الداخلي من خلال قيامه بالمراجعة المالية فإنه يقوم بفحص ومراجعة القوائم المالية المتبعة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يساهم المدقق الداخلي في تقييم الأداء المالي من خلال ابداء رأيه بواسطة تقرير الذي يعده في نهاية عملية التدقيق الداخلي المالي المختص بالقطاع المالي والذي يحتوي على أهم الملاحظات التي توصل اليها والذي يقدمه في شكل توصيات ونصائح للإدارة بصفة عامة وبصفة خاصة للإدارة المالية.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

أولا: الكتب

1. أحمد قايد نور الدين, التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية, دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2015.,
2. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء، مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، 1997.
3. ثامر مزيد دفاعة، اصول الحسابات، المناهج للنشر، عنان، الأردن.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن، الطبعة 2008م.
5. خاد أمين عبد الله, علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط2, 2004.
6. خلف الله عبد الله الواردات, التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق, الوراق, عمان, الأردن, ط1, 2006.
7. رزق أبوز يد الشحنة, تدقيق الحسابات, دار وائل للنشر, جامعة الزيتونة الأردنية, ط1, 2015.
8. رزق أبوز يد الشحنة, تدقيق الحسابات, دار وائل للنشر, جامعة الزيتونة الأردنية, ط1, 2015.,
9. زاهر الرمحي, الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية, دار المأمون للنشر, عمان الأردن, ط1, 2017.
10. زاهرة عاطف سواد, مراجعة الحسابات والتدقيق, دار الراية للنشر والتوزيع, ط1, عمان, الأردن, ط1, 1430هـ– 2009.
11. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1433هـ –2012م.
12. صالحي محمد, التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة, مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, الطبعة الأولى, 2016.
13. عبد الرزاق محمد عثمان, أصول التدقيق والرقابة الداخلي, وزارة التعليم العالي البحث العلمي, جامعة الموصل, العراق, الطبعة الثانية, 1999.
14. عبد الرزاق محمد عثمان, أصول التدقيق والرقابة الداخلية, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة الموصل, ط2, 1999.
15. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة العربية،2008م.
16. محمد التوهامي, طواهر مسعود صديقي المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسات التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية, ط1, 2014.

17. محمد الفاتح, محمود بشير المغربي, المراجعة والتدقيق الشرعي دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ط1, 2016.
18. محمد بوتين, المراجعة وتدقيق الحسابات, الاطار النظري والممارسات التطبيقية, ديوان المطبوعات الجامعية, 2006.
19. محمد زامل فليح الساعدي, التدقيق الداخلي في الشركات العامة, دار عشار الأكاديمية IAG ببغداد, ط1, 2019.
20. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الماهد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى1431هـ – 2010م.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. أحلام بلخرشوش, دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك, مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية, تخصص مراجعة وتدقيق, جامعة أم البواقي, 2016/2015,.
2. أحمد يوسف أبو جبريل, أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان, مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجيستير, تخصص المحاسبة, جامعة الزرقاء, الأردن, 2015/2014.
3. أسماء بوزاغو، بن عومر السنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، مجلة المجاميع العربية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد06، العدد01، شهر أفريل 2020م، 2020/04/30م.
4. أنس مصلح ذياب الطروانة، العوامل المؤثرة في تقييم لشركات التأمين الأردنية ، مذكرة لاستكمال متطلبات على درجة الماجستير في المحاسبة ،كلية الأعمال ، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط ،عمان ، الأردن، آب،2015م.
5. أولاد البركة أم كلثوم, بن عيسى سمية, دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الاداء المالي للمؤسسة, مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة التسيير, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, جامعة أدرار, الجزائر, 2016.
6. إياد حسن سالم, واقع التدقيق الداخلي في ميدان قطاع غزة, مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الاسلامية غزة, 1433هـ– 2012م.
7. بلال عيمون, دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارة, دراسات محاسبية وجباية معمقة, جامعة جيجل, 2016/2015.
8. بلحرش الرشيد، محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر الصديق تلمسان، الجزائر.

9. بن نذير نصر الدين ، شملال أيوب ،مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ،مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، لوحة القيادة كاتجاه لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة البليدة، ص04 .

10. بوحفص رواني, التدقيق المالي والمحاسبي –دروس نظرية–, دروس القيت على طلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية, جامعة غرداية, 2018.

11. بودونت أسماء, محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2016/2015.

12. بوعكاز سميرة ، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي–دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

13. توادري سليمة, مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, 2015/2014.

14. جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تقصي إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، السنة الجامعية،2017م/2018.

15. ذهبي وردة, بن بيه ميمونة, التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات, مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير. جامعة أحمد دراية، أدرار 2017.

16. الطالب علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق، جامعة أم البواقي، 2018/2017.

17. الطالب مساعدي رامي مقران ،مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر ،شعبة مالية ومحاسبة ،تخصص محاسبة وتدقيق ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن أم البواقي ،السنة الجامعية 2001/2020م. .

18. الطالبة بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب –بسكرة–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ،تخصص، محاسبة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2010م– 2011م.

19. الطالبة تالي رزيقة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر علوم التسيير ، المركز الجامعي العقيد اكلي محند ولحاج ، البويرة 2011م/2012م.

20. طالبة عفاف بيرش، فعالية الأداء للبنوك التجارية في ظل الاقتصاد المعرفي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة لمسيلة محمد بوضياف، السنة الجامعية 2013م/2014م.

21. طالبة فاطمة الزهراء إرشادي، آليات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي علوم التسيير ،تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي ، 2013-2014م.

22. الطالبة: سالمي ندى، دور التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة 08ماي 1945م ،قالمة، الجزائر، السنة الدراسية، 2021/2020م، ص24.

23. الطالبة: سناء مسعودي الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة بالتي وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009-2012م، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية ،تخصص بنوك ،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر ، 2014-2015م.

24. الطاوي ميلود الياس, أهمية التدقيق والمراجعة المحاسبية في اتخاذ القرارات, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, 2019/2018.

25. طبي عمور, أوصافي بوعبد الله, دور التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, جامعة المدية 2020.

26. عبد الاصيل حسين علي الموسوي، محاضرات مادة الرقابة والتدقيق كلية الادارة الاقتصادية، قسم المحاسبة جامعة واسط، العراق، 2018/2017.

27. علاق وليد، تحليل المؤشرات المالية كتقنية بالتعثر المالي للمؤسسات، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية2016/2015م.

28. العمري زينب, التدقيق والرقابة في البنوك التجارية, مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير, 2020,.

29. فاضلي رمضان, أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات- دراسة حالة مؤسسة CABAM-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

30. نجيبة بن مسعود, مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

31. نوي شرف الدين, دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي, أطروحة دكتوراه, تخصص تسيير محاسبي وتدقيق, جامعة أحمد درارية, أدرار, 2020/2019.

ثالثا: المجلات الدورية

1. جليلة عيدان الذهبي، سعدية عبد العزيز سعيد، التكامل بين تحليل سلسة القيمة و بطاقة الأداء المتوازنة لتقويم الأداء ، مجلة دراسات محاسبية مالية، جامعة بغداد، المجلد 12، العدد 41 ،31 ديسمبر 2017.
2. جمال طرايرة, مجلة منهاج المحاسبي الدولي العربي القانوني المعتمد المجمع الدولي العربي.
3. حطاب دلال، زعيبط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013– 2014) ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، مجلد4، العدد1 ، 2018.
4. الشلالي عمار، بولعبايز وفاء، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الجديدة، جامعة 20أوت 1955م، سكيكدة ، مجلة المشكلة في الاقتصاد ، مخبرECOFIMA، النجلد5، العدد2، التنمية والقانون، السنة 2019م – 2019/06/15.
5. عميروش بوشهم، دور تحليل القوائم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة عبد الحميد مهري، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة، الجزائر 2020م ، المجلد 31، العدد01.
6. لواج عبد الرحيم، لطرش بلال، تقييم الأداء وفق بطاقة الأداء المتوازن، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد الأول، فقرة 128–10.01.
7. محمد صالح فروم, دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية لولاية سكيكدة, مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية, الترقيم الدولي الموحد (ISSN).
8. محمد ياسين رحاحلة, فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعة الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معاير التدقيق الدولي مجلة الأردنية في إدارة الأعمال, مجلد1, اعدد1, 2005.
9. المهدي مفتاح السريتي، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في نسبة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، مجلة جامعة مصراته ، المجلد الثالث العدد الخامس عشر، السنة 2013م.
10. نور الدين بهلول : تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للدهن(ENAP) وحدة سوق أهراس، المجلة الجزائرية والمحاسبة المالية ،جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس الجزائرية، المجلة الجزائرية العدد 03، ديسمبر 2016م.
11. يونس عليان الشويكي, أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من أخطار احكام الشخصية لمعدي القوائم المالية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, مجلد 30, العدد 1, دمشق، 2014.

رابعا: الدروس والمحاضرات

1. أحمد لعماري, , حكيمة مناعي, محاضرات التدقيق المالي والمحاسبي, سنة ثالثة ليسانس, تخصص محاسبة ومالية, قسم علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الحاج لخضر, باتنة.
2. أميرة متى رزوقي, الحقيبة الدراسية لمادة التدقيق، معهد الإدارة التقني، بغداد –العراق، 2020.
3. بلحرش رشيد, محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير, جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان.
4. بن حواس كريمة، محاضرات أنواع التدقيق، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة عنابة، 2020.
5. داشري معمر سعاد, محاضرات في التدقيق المالي, قسم الملية والمحاسبة, سن ثانية ماستر مالية المؤسسة, 2021/2020,.
6. الدكتور محمد كمال أبو عجوة، الدكتور طارق عبد العال حماد، القوائم المالية، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مدونة مالك للمحاسبة.
7. شدي معمر سعاد, محاضرات في التدقيق المالي, قسم المالية والمحاسبة, السنة الثانية ماستر, مالية المؤسسة, البويرة, الجزائر, 2021/2020.
8. عبد الله عبد العزيز هلال وآخرون، كتاب التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء، كلية التجارة جامعة اسكندرية، مصر، 2019.
9. فاطمة سالح مهدي يوسف الضربان, محاضرات مادة التدقيق, قسم المحاسبة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية, 2008.
10. قاسم عمر, دروس ومحاضرات في مقياس تدقيق ومراجعة الحسابات, أولى ماستر, محاسبة وتدقيق, قسم العلوم التجارية, كلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوقرة, بومرداس, 2017/2016.
11. كيسرى مسعود, محاضرات التدقيق المصرفي, محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية تخصص التقنيات البنكية والنقدية للتعليم عن بعد جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2008.
12. محمد عامر كمال، الرقابة والتدقيق، جامعة التنمية البشرية، العراق، 2019/2018.
13. ياسمين عمارة، المحاضرات في مادة المراجعة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، 2020/2019.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

'versité Mohamed Boudiaf a M'sila

ulté des Sciences Économiques, Commerciales et Sciences de Gestion

artement: .....

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بن شنوف رانية المولود(ة) بتاريخ: 17-08-1998 ب: برج منايل ولاية بومرداس

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 108045336 الصادرة بتاريخ 26-11-2017 عن: مصلحة برج منايل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية ومصارف تخصص: تدقيق ومراقبة خلال السنة الجامعية: 2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الدهنة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 15/06/2022

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ersité Mohamed Boudiaf a M'sila

ulté des Sciences Économiques, Commerciales et Sciences de Gestion

artement: .....

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوديوة كلثوم المولود(ة) بتاريخ: 07/02/1997 بـ المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (او ر.س.) رقم 200349907 الصادرة بتاريخ: 24.04.2016 عن: المعاضيد

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية وحاسبة تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير خلال السنة الجامعية 2023/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

رقم: ...../..... المسيلة في: .....

إلى السيد: .....

.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** المالية والمحاسبة ..... **تخصص:** تدقيق ومراجعة تسيير .....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	بن فكوح رانيـــة	171732060790	M09811680029	
02	بوعيرة كلثوم	171735092785	11997099006400001	

عنوان المذكرة: دور التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة ..... دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة - المسيلة -

.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
د. بيضار عبد الحكيم	عميري عمر نائب مدير تدقيق العمليات	د. بيضار عبد الحكيم

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال استنباط العوامل المؤثرة على التدقيق الداخلي، كالاستقلالية وخبرة المدقق وكفاءته وكيفية التأثير على الأداء المالي، وبالتالي فالتدقيق الداخلي يعتبر أداة من الأدوات الرقابية التي أصبح يعتمد عليها في هذا المجال، حيث أن دوره لم يقتصر على الجانب المالي فقط، وإنما على كل الجوانب من خلال تعدد البرامج والعمليات، فالأداء المالي موضوع مهم لكل مؤسسة تقوم بهذه الوظيفة فله أهمية كبيرة لأي مؤسسة اقتصادية أو مالية خاصة وأن السبب في انهيار وإفلاس العديد من المؤسسات يحدث عند التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية، لهذا يجب الاعتماد على القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وكذا الطرق الرقابية لجميع الأنشطة الأخرى دون استثناء.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، تدقيق القوائم المالية، الأداء المالي.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of internal audit in improving and evaluating the financial performance of the institution by deducing the factors affecting internal audit, such as independence, the auditor's experience and efficiency, and how to influence the financial performance. Its role was not limited to the financial aspect only, but to all aspects through the multiplicity of programs and operations. Financial performance is an important issue for every institution that performs this function. It is of great importance for any economic or financial institution, especially since the reason for the collapse and bankruptcy of many institutions occurs when there is contradiction and difference in Accounting data, so you must rely on the financial statements in evaluating the financial performance of the institution, as well as the control methods for all other activities without exception.

Keywords: internal audit, audit of financial statements, financial performance.